عناية المحدثين بنقد متن سنة الصادق الأمين ﷺ

تأليف الدكتور
عبدالله أبوبكر علي أحمد سعيد
المدرس بقسم الحديث وعلومه
في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ (١).

(١) سورة الكهف جزء من الآية رقم (٥).

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ الله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ (١).

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، خصَّنا بخير كتاب أنزل ، وشرفنا بخير نبي أرسِل ، وجعلنا بالإسلام خير أمة أخرجت للناس ، نأمر بالمعروف ، وننهى عن المنكر ، ونؤمن بالله ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المرسل بالآيات الباهرة، والمعجزات المتواترة ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثره واقتدى بحياته الطاهرة .

أما بعد ؛

فإن السنة النبوية لِمَا لها من المكانة العظيمة اعتنى السلف الصالح بها ، فسعوا فى حفظها، وتدوينها، ونشرها والدعوة إليها ، فنفوا عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فوضعوا قواعد علوم الحديث التي تعين على تنقية السنة مما يشوبها ، فكانت كتب العلل ، والرجال ، والجرح والتعديل، وكتب مصطلح الحديث، وكتب التواريخ ، وغيرها ؛ وذلك لتمييز المقبول من المردود من الحديث عن رسول الله ﷺ .

ولما كان للسنة هذه المكانة كثرت سهام الأعداء التي تريد النيل منها ومن صاحبها ﷺ ، ومع ذلك فقد قيض الله ﷻ للسنة رجالاً يذبون ويدفعون عنها كيد الكائدين وكذب المفترين.

وسيراً على نهج هؤلاء العلماء أردت بفضل الله ﷻ أن أنال شرف الدفاع عن سنة النبي المصطفى ﷺ، والذود عنها ضد ما يفتريه المفترون، ويختلقه المشككون، وقد خصصت هذا البحث للرد على دعوى تقصير المحدثين في نقدهم للمتن، والتي افتراها أعداء السنة على علم الحديث، ورواته، وأسميته:

(عناية المحدثين بنقد متن سنة الصادق الأمين ﷺ)

وقد قسمته إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة .

---

(١) هذا جزء من حديث خطبة الحاجة الذي رواه عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ، أخرجه أبوداود في السنن: كتاب النكاح - باب في خطبة النكاح ٢/٢٣٨ (٢١١٨)، المؤلف: أبوداود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، والترمذي في جامعه: كتاب النكاح عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء في خطبة النكاح ٢/٤٠٤ (١١٠٥) وقال: حديث حسن، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبوعيسى (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م، والنسائي في السنن = المجتبى من السنن: كتاب الجمعة - باب كيفية الخطبة ٣/١٠٤ (١٤٠٤)، المؤلف: أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط/الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، وابن ماجه في السنن: كتاب النكاح - باب خطبة النكاح ١/٦٠٩ (١٨٩٢)، المؤلف: ابن ماجه أبوعبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

أما المقدمة :
ففيها الحديث عن أهمية الموضوع وخطة البحث.
و أما التمهيد:
فيشتمل على أمرين :
أولاً - تعريف الشبهة لغةً واصطلاحاً ، وسبب تسميتها.
ثانياً - تعريف النقد، وتعريف المتن، والأسباب الداعية لنقد المتن.
وأما الفصل الأول - فهو عرض لبعض أقوال المستشرقين والمستغربين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن.
ويشتمل على مبحثين :
المبحث الأول – عرض بعض ما قاله بعض المستشرقين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن .
المبحث الثاني - عرض بعض ما قاله بعض المستغربين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن .
وأما الفصل الثانى - فهو في تفنيد شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن .
ويشتمل على أربعة مباحث :
المبحث الأول - عناية النبي ﷺ بنقد المتن.
المبحث الثاني - عناية الصحابة رضوان الله عليهم بنقد المتن.
المبحث الثالث - عناية المحدثين بنقد المتن.
ويشتمل على أربعة مطالب :
المطلب الأول - نقد المتن في علم الرجال.
المطلب الثاني - نقد المتن في علم العلل.
المطلب الثالث - نقد المتن في دراسة مصطلح الحديث.
المطلب الرابع - الاهتمام الكبير من المحدثين بنقد السند لا يُعَدُّ طعناً.
المبحث الرابع – التعارض الصريح في كلام الأستاذ أحمد أمين فيه رَدٌّ قويٌّ لهذه الدعوى.
وأما الخاتمة :
فتشتمل على أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال البحث، وأهم التوصيات.
ثم وضعت فهرسين للبحث .
١- فهرس المصادر والمراجع.
٢- فهرس الموضوعات.
وقد نهجت فى هذه الدراسة ما يلي:
١- عزو الآيات القرآنية بتعيين اسم السورة ، ورقم الآية .
٢ - تخريج الأحاديث من مظانها، فإن كان الحديث فى الصحيحين، أو أحدهما، اكتفيت بالتخريج من الكتب الستة.
٣- عزو أقوال أهل العلم إلى مصادرها.
٤- عنونت الموضوع في نقاط كي يسهل استيعابه والإلمام به.

وبعد، فهذا جهد بشري يعتريه الخطأ والزلل ، وأرجو من الله ﷻ أن يوفقني في تحقيق هدفي من البحث.

والله أسأل أن أكون بهذا العمل عند الله تبارك وتعالى من المقبولين، فوالله لو بقيت حياتي كلها أشكر الله ﷻ على هذه المكانة ما وفيته حقه، فأحمد الله ﷻ أن شرفني بالدفاع عن النبيﷺ وسنته، وهذا شرف لا يعادله شرف، ومكانة لا تعدلها مكانة.

فالله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يثبتنا على الحق في الدنيا والآخرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

ويشتمل على أمرين :

أولاً - تعريف الشبهة لغةً واصطلاحاً ، وسبب تسميتها.

ثانياً - تعريف النقد، وتعريف المتن، والأسباب الداعية لنقد المتن.

أولاً - تعريف الشبهة لغة ، واصطلاحاً ، وسبب تسميتها

لما كان هذا البحث مخصصاً للرد على شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن، والتي افتراها أعداء السنة على المحدثين، كان لزاماً علينا أن نعرف معنى الشبهة، وسبب تسميتها بذلك.

تعريف الشبهة لغة:

الشبهة: تجمع على شبهات، والشُبْهَةُ: الالتباسُ، والمُشْتَبِهات من الأمور: المشْكِلاتُ، والمُتشابِهاتُ: المُتَماثِلاتُ، وتَشَبَّهَ فلان بكذا، والتَشْبيهُ: التمثيلُ، وأشْبَهْتُ فلاناً وشابَهْتُهُ(١).

وقال ابن الأثير:

الْمُتَشَابِهُ: مَا لَمْ يُتَلَقَّ مَعْنَاهُ مِنْ لَفْظِه، وَهُوَ عَلَى ضرْبَيْن:

أحدُهُما- إذَا رُدَّ إلَى المُحْكَم عُرِف مَعْنَاهُ.

وَالْآخَرُ- مَا لَا سَبِيلَ إلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ، فَالْمُتَتَبِّعُ لَهُ مُبْتَغ لِلْفتنَة؛ لِأَنَّهُ لَا يكادُ يَنْتَهي إلَى شيءٍ تَسْكُنُ نَفْسُه إلَيْهِ(٢).

وقال ابن منظور:

الشُّبْهةُ: الالتباسُ، وأمورٌ مُشْتَبِهةٌ ومُشَبِّهَةٌ: مُشْكِلَة يُشْبِهُ بعضُها بَعْضًا؛ وشَبَّهَ عَلَيْهِ: خَلَطَ عَلَيْهِ الأَمْرَ حَتَّى اشْتَبه بغَيْرِه(٣).

وقال الزبيدي:

والمُتشابِهُ: هُوَ مَا لَمْ يُقْطَعْ بفَحْوَاهُ من غَيْر تَردُّد فِيهِ(٤).

وقال المناوي:

الشبهة: الظن المشتبه بالعلم، وقال بعضهم: الشبهة: مشابهة الحق للباطل والباطل للحق من وجه إذا حقق النظر فيه ذهب(٥).

وعليه فالشبهة: الالتباس، والاختلاط، وعدم وضوح الحقيقة.

تعريف الشبهة اصطلاحاً:

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢٢٣٦/٦ ، المؤلف: أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط/الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤٢/٢، المؤلف: مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٣) لسان العرب ٥٠٤/١٣ ، لمحمد بن مكرم بن على ، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط/الثالثة- ١٤١٤هـ.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس ٣٢٤/١٣ ، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبوالفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢٠١)، المؤلف : زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبدالخالق ثروت-القاهرة، ط/الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

عرفها الجرجاني فقال:
الشبهة ما لم يتيقن كونه حراماً أو حلالاً(١).
وعرفها المناوي فقال:
الشبهة أن لا يتميز أحد الشيئين من الآخر لما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنى(٢).
ويمكن تعريف الشبهة بأنها:
كل ما يثير الشك في صدق أمر ، فيمنع من رؤية الحق ، أو التسليم له.
سبب تسميتها شبهة
لقد سميت الشبهة بهذا الاسم ؛ لأنها تشبه الحق(٣)، قال ابن قيم الجوزية: سميت الشُّبْهَة شُبْهَة لاشتباه الْحق بالْبَاطِلِ فِيهَا، فإنها تلبس ثوب الْحق على جسم الْبَاطِل، وَأَكْثر النَّاس أصحاب حسن ظَاهر فَينْظر النَّاظر فِيمَا ألبسته من اللبَاس فيعتقد صِحَّتهَا، وأما صَاحب الْعلم وَالْيَقِين فإنه لَا يغتر بذلك بل يُجَاوز نظره إلى بَاطِنهَا وما تحت لباسها، فينكشف لَهُ حَقِيقَتهَا.
وَمِثَال هَذَا الدِّرْهَم الزائف فَإِنَّهُ يغتر بِهِ الْجَاهِل بالنَّقْدِ نظراً إلى مَا عَلَيْهِ من لِبَاس الْفضة، والناقد الْبَصِير يُجَاوز نظره إلى مَا وَرَاء ذَلِك فَيطلع على زيفه فاللفظ الْحسن الفصيح هُوَ للشُّبْهَة بمَنْزِلَة اللبَاس من الْفضة على الدِّرْهَم الزائف، وَالْمعْنَى كالنحاس الَّذِي تَحْتَهُ، وَكم قد قتل هَذَا الِاغْتِرَار من خَلق لَا يحصيهم إلا الله، وَإِذا تَأمل الْعَاقِل الفطن هَذَا الْقدر وتدبره رأى أَكثر النَّاس يقبل الْمَذْهَب والمقالة بلَفْظ، ويردها بعَينهَا بلَفْظ آخر، وَمن رزقه الله بَصِيرَة فَهُوَ يكْشف بِهِ حَقِيقَة مَا تَحت تِلْكَ الألفاظ من الْحق وَالْبَاطِل، وَلَا تغتر باللَّفْظِ، فَإِذا أردت الِاطِّلَاع على كنه الْمَعْنى هَل هُوَ حق أوْ بَاطِل؟ فجرده من لِبَاس الْعبارَة وجرد قلْبك عَن النفرة والميل، ثمَّ أعط النّظر حَقه نَاظراً بعَين الإنصاف، وَلَا تكن مِمَّن ينظر فِي مقَالَة أصحابه وَمن يحسن ظنّه نظراً تَاماً بكُل قلبه، ثمَّ ينظر فِي مقَالَة خصومه وَمِمَّنْ يسيء ظنّه بِهِ كنظر الشزر والملاحظة.
فالناظر بعَين الْعَدَاوَة يرى المحاسن مساوئ، والناظر بعَين الْمحبَّة عَكسه، وَمَا سلم من هَذَا إلا من أراد الله كرامته وارتضاه لقبُول الْحق.
وَقد قيل:
وَعين الرِّضَا عَن كل عيب كليلة
كَمَا أن عين السخـــط تبدي المساويا
وَقَالَ آخر:

---

(١) كتاب التعريفات ١٢٤/١، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
(٢) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص: ٢٠١).
(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٣٠٣/١ ، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

نظـــــرُوا بعَين عَدَاوَة لَـــــو أنها
عين الرِّضَا لاستحسنوا مَا استقبحوا

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي نظر الْعين الَّذِي يدْرك المحسوسات وَلَا يتَمَكَّن من المكابرة فِيهَا فَمَا الظَّن بنَظَر الْقلب الَّذِي يدْرك الْمعَانِي الَّتِي هِيَ عرضة المكابرة، وَالله الْمُسْتَعَان على معرفَة الْحق وقبوله ورد الْبَاطِل وَعدم الاغترار بِهِ(١).

ثانياً - تعريف النقد، وتعريف المتن، والأسباب الداعية لنقد المتن.

لما كانت الشبهة التي سنعرض لها تدور حول تقصير المحدثين في نقدهم للمتن، أردت أن أذكر نبذة عن تعريف النقد ، وتعريف المتن ، وما الأسباب الداعية إلى نقد المتن، وهذا لتيسير الفهم ووضوح الألفاظ وإزالة الغموض.

تعريف النقد :

النقد لغة : تمييزُ الدراهِم وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا ، أو هو تمييز الجيد من الرديء(٢).

تعريف المتن : هُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ السَّنَد من الْكَلَام(٣) .

ونقد المتن : معناه دراسة المروي لتمييز جيده من رديئه ، أو تمييز المقبول من المتن من المردود من خلال قواعد النقد المعتبرة التي استقر عليها أئمة الحديث.

الأسباب الداعية لنقد المتن :

١- وقوع الوهم والنسيان في الحديث النبوي، فالصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتمتعون بذاكرة قوية، وذهن صافٍ، لكن لا ننسى أنهم بشر غير معصومين من النسيان والوهم.

٢- وقوع النسخ(٤) في بعض الأحاديث.

٣- أن يقع من الراوي قلب في متن الحديث وهو مقلوب المتن (٥).

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ١/١٤٠، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) لسان العرب ٣/ ٤٢٥ .

(٣) المختصر في علم الأثر ص ١٥٣ ، المؤلف: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبوعبدالله الكافِيَجي (ت ٨٧٩هـ)، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط/الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٤) النسخ : هو عِبَارَةٌ عَنْ رَفْع الشَّارع حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرًا . مقدمة ابن الصلاح ١/٢٧٧، المؤلف: عثمان بن عبدالرحمن، أبوعمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نورالدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٥) مقلوب المتن : هو أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث. تيسير مصطلح الحديث ١/١٣٥، لأبي حفص محمود بن أحمد طحان النعيمي، الناشر/ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤- أن يقع في المتن إدراج لبَيَان معنى كلمة غريبة أو غيره، فيظن السامعون للحديث أن كل ما فيه مرفوع، وهو مدرج المتن(١).

٥- وقوع الوضع في الحديث.

مثل : حديث أبي هريرة عند مسلم، في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. ففيه: «ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها؛ حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»، فهذا مما انقلب على بعض الرواة، وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

أخرجه مسلم في الصحيح : كتاب الزكاة – باب فضل إخفاء الصدقة ٧١٥/٢ (٩١)، واسم صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبوالحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(١) مُدْرَج المَتْن: هُو أنْ يَقَعَ في المتن كلامٌ ليسَ منهُ. فتارةً يكونُ في أوّله، وتارةً في أثنائه، وتارةً في آخِرِهِ، وهو الأكثرُ؛ لأنَّهُ يقعُ بعطفِ جملةٍ على جُملةٍ، أو بدمْج موقوفٍ مِن كلامِ الصَّحابةِ، أو مَنْ بَعْدَهم، بمرفوعٍ مِن كلامِ النبي ﷺ، مِن غير فصلٍ . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ١١٥، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق/عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، ط/الأولى، ١٤٢٢هـ .

الفصل الأول

عرض لبعض أقوال المستشرقين والمستغربين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن.

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول – عرض بعض ما قاله بعض المستشرقين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن .

المبحث الثاني - عرض بعض ما قاله بعض المستغربين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن .

المبحث الأول

عرض بعض ما قاله بعض المستشرقين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن

يقول جولد تسيهر(١): والحديث لا يوضع في ميزان النقد إلا من خلال شكله الخارجي، ومن ثَمَّ يَتَوَقَّف الحكمُ بصحة المتن على صحةِ الإسناد، فإذا سَلِمَ الإسنادُ الذي رُوِيَتْ به عباراتٌ مستحيلةٌ ملأى بالتناقضات الداخلية والخارجية من هذا النقد الشكليّ، وكان متصلاً، واحتمال التقاء رجاله قائماً، فالحديث صحيح(٢).

ويقول المستشرق كايتاني(٣): كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه.

وقال أيضاً: إن المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد ، بل يمتنعون عن كل نقد للنص إذ يرونه احتقاراً لمشهوري الصحابة وثقيل الخطر على الكيان الإسلامي(٤).

---

(١) جولد تسيهر مستشرق مجري ، يلفظ اسمه بالألمانية اجناتس جولد تسيهر Ignaz Goldziher، ولد سنة ١٢٦٦هـ، ١٨٥٠م ، تعلم في بودابست وبرلين وليبسيك، ورحل إلى سورية سنة ١٨٧٣ م، فتعرف بالشيخ طاهر الجزائري وصحبه مدة، وانتقل إلى فلسطين، فمصر، حيث لازم بعض علماء الأزهر، وعين أستاذاً في جامعة بودابست (عاصمة المجر) وتوفي بها سنة ١٣٤٠هـ، وله تصانيف باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية، في الإسلام والفقه الإسلامي والأدب العربيّ، تُرجم بعضها إلى العربية، ونشرت مدرسة اللغات الشرقية بباريس كتاب بالفرنسية في مؤلفاته وآثاره، ومما نشره بالعربية (ديوان الحطيئة) وجزء كبير من كتاب (فضائح الباطنية) المعروف بالمستظهري، للغزالي، وترجم إلى الألمانية كتاب (توجيه النظر إلى علم الأثر) لطاهر الجزائري، وكتاب (المعمرين) للسجستاني، وغيرهما، وترجم إلى العربية من كتبه (العقيدة والشريعة في الإسلام). الأعلام للزركلي ٨٤/١ ، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - مايو ٢٠٠٢ م.

(٢) التعليقات النقدية على كتاب دراسات محمدية (ص: ٣٦٤) ، المؤلف/ د.الصديق بشير نصر، ط/الأولى ٢٠٠٨، الناشر/مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق – لندن، مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان.

(٣) كايتاني هو الأمِير لُيونِهْ كايتاني: Leone Caetani ولد في الخامس من جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٦ هـ، الموافق ١٢ سبتمبر ١٨٦٩م، وتوفي سنة ١٩٢٦ م، وقيل سنة ١٩٣٥م ، وهو من أهل روما، مولداً ووفاة، تعلم في جامعتها، وقام برحلات إلى الشرق، ولا سيما الهند وإيران ومصر والشام، وجمع مكتبة عربية عظيمة، جعلها بعد وفاته للمكتبة الإيطالية، وكان يحسن سبع لغات، منها العربية والفارسية. الف بالإيطالية كتاب تاريخ الإسلام (Annalli dell ' Islam) ، وكتب (جذاذات) لتراجم عدد كبير من علماء المسلمين وأدبائهم في الأندلس، جمعها المستشرق الإسباني (ربيرا) . الأعلام للزركلي ٢٥٠/٥ .

(٤) المستشرقون والحديث النبوي (ص: ١٢٩ -١٣٠)، للدكتور/ محمد بهاء الدين، عمان - الأردن - دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

ويقول المستشرق يوسف شاخت(١): وتخلصوا من المتناقضات التي ظهرت بالطبع في الحديث أكثر من ظهورها في القرآن بنفس الوسيلة التي اتبعوها في التخلص من المتناقضات التي وردت في القرآن ، وكذلك بواسطة نقد الإسناد ، ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه(٢) .
ويقول جاستون فييت(٣): وقد درس رجال الحديث السنة بإتقان إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض.
ثم قال: لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جَمَعَهُ الحُفَّاظ ودوَّنُوه إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث وصلنا كما هو عن رسول الله - ﷺ- من غير أن يضيف عليه الرواة شيئاً عن حسن النية في أثناء روايتهم الحديث(٤).

---

(١) يوسف شاخت: **Joseph Schakhet** مستشرق هولاندي من أعضاء المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ولد في مدينة راتيبور، بألمانيا، ودرس اللغات الشرقية وتخصص بالعربية، ولد سنة ١٣٢٠هـ ، وتوفي سنة ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
ونال الدكتوراه في الفلسفة عام (١٩٢٣م)، ودرس اللغات الشرقية بجامعة فرايبورغ (١٩٢٧م)، وانتقل إلى جامعة كونكسبرج (١٩٣٢م)، وفي عام (١٩٣٤م) عين أستاذاً لتدريس اللغات الشرقية في الجامعة المصرية، وعمل في وزارة الاستعلامات البريطانية (١٩٣٩م – ١٩٤٥م)، وتجنس بالجنسية البريطانية، ودرس في جامعة أكسفورد وجامعة الجزائر فجامعة ليدن (بهولندة) (١٩٥٤م – ١٩٥٩م)، ثم في جامعة كولومبيا بنيويورك، وله مؤلفات باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية في (تاريخ الأدب العربيّ) و (الفقه الإسلامي)، وله في مجلة المشرق ثلاث محاضرات بالعربية في (تاريخ الفقه الإسلامي). الأعلام للزركلي ٨/٢٣٤.
(٢) أصول الفقه (ص: ٦٣- ٦٤) بقلم/يوسف شاخت **joseph Schacht** ، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية/ إبراهيم خورشيد ، د. عبد الحميد يونس ، حسن عثمان ، دار الكتاب اللبناني - بيروت - لبنان - ١٩٨١م.
(٣) جاستون فييت: (بالفرنسية: **Gaston Wiet**)، مستشرق فرنسي ، ولد في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧م، في باريس، وتوفي في ٢٠ أبريل سنة ١٩٧١م في ضاحية نيبي إحدى الضواحي الغربية الراقية بباريس، كان مدير متحف الآثار، ومديراً لدار الآثار العربية في القاهرة (١٩٢٤م - ١٩٤٤م)، وانتخب عضواً في المجمع اللغوي في القاهرة (١٩٣٠م)، وأستاذ شرفي في الكوليج دو فرانس في باريس.
له كتب كثيرة عن العصر المملوكي والتاريخ الإسلامي، وعن مصر والقاهرة مثل كتاب (القاهرة مدينة الفن والتجارة)، وعن التحف الموجودة في المتحف الإسلامي في القاهرة، شارك في دائرة المعارف الإسلامية وألف مع زميل له كتاب ضخم عن (مساجد القاهرة) **Les Mosquees Du Caire.**
موسوعة المستشرقين (ص: ٤٣٣) تأليف الدكتور/ عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، ط/ الثالثة ١٩٩٣م.
(٤) السنة قبل التدوين (ص ٢٥٤) ، لمحمد عجاج الخطيب ، الناشر : مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

المبحث الثاني

عرض بعض ما قاله بعض المستغربين في شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن

لقد سار بعضُ المستغربين على خُطى بعض المستشرقين، وتابعوهم في هذه الدعوى؛ مما يدل على أن الهدف من كليهما واحد وهو التشكيك في مصداقية السنة بل وهَدْمِها، ولكن هيهات لهم أن يحققوا مرادهم.

قال الأستاذ أحمد أمين (١): إن العلماء قد عُنوا بنقد الإسناد أكثر مما عُنوا بنقد المتن ، فقلَّ أن تظفر بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي -ﷺ- لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي-ﷺ- أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا، ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عُنوا به من جرح الرجال وتعديلهم(٢).

وقال أيضاً: ولئن كان للمحدثين محامد من ناحية الجد في الجمع والنقد، وعدم الاكتراث بالمتاعب، والصبر على الفقر، ونحو ذلك، فقد كان لهم -والحق يقال - بعض الأثر السيئ في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول.

كما يؤخذ عليهم أنهم عُنُوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن، فقد يكون السند مدلَّسًا تدليسًا متقنًا فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأبيانه(٣).

---

(١) هو أحمد أمين، ابن الشيخ إبراهيم الطباخ، عالم بالأدب، غزير الاطلاع على التاريخ، من كبار الكتاب، اشتهر باسمه (أحمد أمين) ، وضاعت نسبته الى (الطباخ) .
مولده ووفاته بالقاهرة (١٢٩٥ - ١٣٧٣ هـ = ١٨٧٨ - ١٩٥٤ م).
قرأ مدة قصيرة في الأزهر،وتخرج بمدرسة القضاء الشرعي، ودرّس بها إلى سنة ١٩٢١م، ولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية، ثم عيّن مدرساً بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وانتخب عميداً لها (سنة ١٩٣٩م)، وعُين مديراً للإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية (سنة ١٩٤٧م) واستمر إلى أن توفي، وكان من أعضاء المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ومجمع اللغة بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي ببغداد، ومنحته جامعة القاهرة (سنة ١٩٤٨م) لقب (دكتور) فخري، وهو من أكثر كتاب مصر تصنيفاً وإفاضة.
ومن أعماله إشرافه على (لجنة التأليف والترجمة والنشر) مدة ثلاثين سنة، وكان رئيساً لها، وبلغت مقالاته في المجلات والصحف، ولا سيما مجلتي (الرسالة) و (الثقافة) عشرة مجلدات، جمعها في كتابه : فيض الخاطر - ط/ ستة أجزاء.
ومن تآليفه المطبوعات: (فجر الإسلام) و (ضحى الإسلام) و (ظهر الإسلام) و (يوم الإسلام) و (النقد الأدبي) جزآن و (زعماء الإصلاح في العصر الحديث) وغيرها.الأعلام للزركلي ١٠١/١ .
(٢) فجر الإسلام لأحمد أمين (ص: ٢٣٨)، ط/مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة.
(٣) ظهر الإسلام لأحمد أمين (ص: ٣٠٠)، ط/مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة.

وقال محمود أبوريه(١): كان هَمُّ رجال الجرح والتعديل محصوراً في تمحيص رواة السنة من حيث جودة الحفظ والضبط، وعدم الشذوذ على قدر الوسع وقلَّما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف واقعاً في المتن، ولكن تمحيص متون الروايات أو مخالفتها للحق والواقع وللأصول أو الفروع الدينية القطعية الراجحة وغيرها لم يجعلوه من صناعتهم(٢).

---

(١) محمود أبوريه : ولد في كفر المندره - مركز أجا - محافظة الدقهلية في ١٥ ديسمبر عام ١٨٨٩م ، جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية ، قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام ١٩٥٧م، وبقي فيها إلى حين وفاته، وتوفي في ١١ ديسمبر ١٩٧٠م بالجيزة، وأهم آثاره (علي ، وما لقيه من أصحاب الرسول) مخطوط ، (أضواء على السنة المحمدية) طبع ثلاث مرات، (أبو هريرة شيخ المضيرة) طبع ثلاث مرات و (السيد البدوي) وكتاب (حياة القرى) وغيرها.
انظر ترجمته في كتاب مع رجال الفكر في القاهرة (القسم الأول) (ص: ١٣٢) تأليف/السيد مرتضى الرضوي.
(٢) أضواء على السنة المحمدية (ص: ٣٦٩)، لمحمود أبي رية، دار المعارف، القاهرة.

الفصل الثانى

تفنيد شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن .

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول - عناية النبي ﷺ بنقد المتن.

المبحث الثاني - عناية الصحابة رضوان الله عليهم بنقد المتن.

المبحث الثالث - عناية المحدثين بنقد المتن.

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول - نقد المتن في علم الرجال.

المطلب الثاني - نقد المتن في علم العلل.

المطلب الثالث - نقد المتن في دراسة مصطلح الحديث.

المطلب الرابع - الاهتمام الكبير من المحدثين بنقد السند لا يُعَدُّ طعناً.

المبحث الرابع – التعارض الصريح في كلام الأستاذ أحمد أمين فيه رَدٌّ قويٌّ لهذه الدعوى.

تفنيد شبهة تقصير المحدثين في نقدهم للمتن

وللرد على هذه الشبهة أقول وبالله التوفيق :

إن هذه الدعوى واهية وبعيدة كل البعد عن الحقائق العلمية والتاريخية، وأنها ما أريد بها إلا الكيد والنيل من الحديث الشريف وأهله، فالمحدثون بريئون وبعيدون كل البعد عن تهمة التقصير في نقد المتن.

ونقد المتن أسبق تاريخاً من نقد السند ؛ فلقد نقد النبي ﷺ المتن لبعض الصحابة رضوان الله عليهم.

كما اهتم الصحابة رضوان الله عليهم بنقد المتن ، ثم جاء المحدثون ليضيفوا إلى نقد المتن نقداً ثانياً ألا وهو نقد السند، فأصبح اهتمامهم بنقد المتن والسند معاً، وهذا ظاهر في قواعد علوم الحديث .

فمن علوم الحديث ما يهتم بنقد السند فقط كما في علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل.

ومنها ما يهتم بنقد السند والمتن معاً، كما في الحديث المنكر، والمعل، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، والمصحف، والشاذ، والموضوع، وزيادة الثقة.

ومن علوم الحديث أيضاً ما يختص بنقد المتن فقط كما في علم الناسخ والمنسوخ، وعلم مختلف الحديث .

وسأتناول هذا بشيء من التفصيل إن شاء الله ﷻ.

فسأتحدث في المبحث الأول عن عناية النبي ﷺ بنقد المتن.

وفي المبحث الثاني عن عناية الصحابة رضوان الله عليهم بنقد المتن.

وفي المبحث الثالث عن عناية المحدثين بنقد المتن.

وفي المبحث الرابع عن التعارض الصريح في كلام الأستاذ أحمد أمين والذي فيه رَدٌّ قويٌّ لهذه الدعوى.

المبحث الأول

عناية النبي ﷺ بنقد المتن

لم يكتف النبي ﷺ بثقته في أصحابه رضوان الله عليهم، وعلمه بعدالتهم، بل نَقدَ المتنَ لِمَن أصَابَهُ نِسْيَانٌ أو سهوٌ ، وهذا يدل على أن أوَّلَ مَنْ عَلَّمَ الناسَ نقدَ المتنِ هو رسولُ الله ﷺ .

روى الإمام البخاري بسنده عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ(١)، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ متَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ». قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: «لاَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»(٢).

ففى هذا الحديث لم يترك النبي ﷺ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ دون تصحيح لما وقع فيه من سهو أو نسيان ، بل بادر النبي ﷺ بنقد كلام هذا الصحابي الجليل مع ثقته بعدالته، وهذا يؤكد لنا السبق التاريخي لنقد المتن فنبينا ﷺ هو أول من نقد المتن، وأن نقد المتن أسبق تاريخاً من نقد السند، فما كان لنقد السند من حاجة في هذا الوقت لما كان يتمتع به الصحابة رضوان الله عليهم من العدالة، وليس في نقد المتن تشكيك أو تكذيب للراوي إنما هو استدراك لما فات الراوي من صواب .

---

(١) هو البَرَاء بن عازب بن الحارث بن عدي، الأنصاري، أبوعمارة، ويقال: أبوعمرو، ويقال: أبوالطفيل المدني، صاحب رسول الله ﷺ، وابن صاحبه، نزل الكوفة ومات بها زمن مصعب بن الزبير، روى عن: النبي ﷺ، وعن بلال بن رباح وغيرهما، وعنه : الشعبي، وعبد الرحمن بن عوسجة وعدة، استصغر يوم بدر فلم يشهدها، وشهد أحداً، وغزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة، وقيل: خمس عشرة، مات في إمارة مصعب بن الزبير سنة اثنتين وسبعين.
الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٥٥/١ ، المؤلف: أبوعمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط/الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، وأسد الغابة ٢٠٥/١، المؤلف: أبوالحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عزالدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، والإصابة في تمييز الصحابة ٤١١/١ ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط/الأولى - ١٤١٥هـ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كِتَابُ الوُضُوءِ - بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الوُضُوءِ ٥٨/١ (٢٤٧)، واسم صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبوعبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ، ومسلم في صحيحه: كتاب الذِّكْر وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَار - بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وَأَخْذِ الْمَضْجَع ٢٠٨١/٤ (٢٧١٠)، وأبوداود في السنن : أَبْوَابُ النَّوْمِ - بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ النَّوْمِ ٣١١/٤ (٥٠٤٦)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الدَّعَوَاتِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ - بَاب مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ ٣٣٦/٥ (٣٣٩٤)، وابن ماجه في السنن: كِتَابُ الدُّعَاءِ - بَابُ مَا يَدْعُو بِهِ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ ١٢٧٥/٢ (٣٨٧٦).

المبحث الثاني

عناية الصحابة رضوان الله عليهم بنقد المتن

لقد ثبت أن الصحابة كلهم عدول ، وذلك بتعديل الله ﷻ لهم حيث قال :

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ (التوبة).

كما عَدَّلَهُم النبي ﷺ بقوله : «خَيْرُ النَّاسِ قرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ» (١).

وثبوت العدالة للصحابة لا ينافي السهو والنسيان، فقد يكون الراوي عدلاً وينسى، وهذا لا يقدح في عدالته.

وقد اهتمت أم المؤمنين عائشة(٢) وغيرها من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بنقد المتن، حتى إن الإمام محمد بن عبدالله الزركشي (ت٧٩٤هـ) قد جمع استدراكات أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على بعض الصحابة ﷺ في كتاب أسماه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة) .

وهذه بعض النماذج من استدراكات أم المؤمنين عائشة على بعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين :

١- استدراكها عَلَى عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَر رضي الله عنهما :

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ، ومُسْلِمٌ وَاللَّفْظُ لَهُ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِالرَّحْمَن، أَنَّهَا سَمِعَتْ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب أصحاب النبي ﷺ- بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّﷺ ٣/٥ (٣٦٥١)، ومسلم في صحيحه: كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ١٩٦٣/٤ (٢٥٣٣)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَصَحِبَهُ ١٧٨/٦ (٣٨٥٩)، وابن ماجه في السنن: كِتَابُ الْأَحْكَامِ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّهَادَةِ لِمَنْ لَمْ يَسْتَشْهِدْ ٧٩١/٢ (٢٣٦٢)، كلهم عَنْ عَبْدِالله بن مسعودﷺ .

(٢) أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: هي بنت أبي بكر الصديق بن أبي قحافة، واسمه: عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو ، القُرَشِي، ولدت بعد المبعث بأربع سنين، أو خمس، تزوجها ﷺ بمكة قبل الهجرة بسنتين، أو بثلاث سنين، وهي بنت ست، أو سبع، ويجمع بأنها كانت أكملت السادسة ، ودخلت في السابعة، ودخل بها وهي بنت تسع، ولم ينكح بكراً غيرها، قال الزهري: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أمهات المؤمنين ، وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل، روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث (٢٢١٠)، اتفق الشيخان منها على مائة وأربعة وسبعين حديثاً (١٧٤)، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين (٥٤)، ومسلم بثمانية وستين (٦٨)، ماتت سنة سبع أو ثمان وخمسين ، ودفنت بالبقيع .

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٨٨١/٤، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٣١/٨.

عَائِشَةَ وَذُكِرَ لَهَا عَبْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ(١) يَقُوْلُ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْفِرُ اللهُ لِأَبِيْ عَبْدِالرَّحْمَنِ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ يَكْذِبُ وَلٰكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَلَى يَهُوْدِيَّةٍ يُبْكَى عَلَيْهَا فَقَالَ : «إِنَّهُمْ يَبْكُوْنَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِيْ قَبْرِهَا»(٢).

قال الزركشي : وَحَدِيْثُهَا موافق لظاهر القرآن وهو قوله ﷻ : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (٣) وموافق لِلْأَحَادِيْثِ الْأُخَر فِيْ بُكَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَوْتَى وَإِقْرَارُهُ عَلَى الْبُكَاءِ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ﷺ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِيْنَ فمحال أن يفعل مَا يَكُوْنُ سبباً لعذابهم أوْ يُقِرُّ عَلَيْهِ.

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ مِنْ جِهَةِ نَافِعٍ قَالَ: قِيْلَ لابن عُمَر: إن أَبَا هُرَيْرَةَ(٤) يَقُوْلُ: سَمِعت رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: «من تبع جَنَازَة فله قيراط مِنَ الْأَجْرِ» فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَكْثَرَ عَلَيْنَا أَبُوْهُرَيْرَةَ، فَبَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا فَصَدَّقَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيْطَ كَثِيْرَةٍ.

---

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما القُرَشِي، أبو عبد الرحمن ، روى عن : رسول الله ﷺ ، وأبيه عمر ﷺ ، وغيرهما ، وعنه : ابنه بلال ، ونافع مولاه ، وخلق ، أسلم بمكة مع أبيه ، ولم يكن بلغ يومئذ ، واستصغر يوم أحد، وشهد مع رسول الله ﷺ الخندق ، وما بعدها، وروى ألفي وستمائة وثلاثين حديثاً (٢٦٣٠) اتفق الشيخان على مئة وسبعين (١٧٠) ، وانفرد البخاري بواحد وثمانين (٨١) ، ومسلم بواحد وثلاثين (٣١) ، مات بمكة سنة أربع وسبعين .
الاستيعاب ٩٥٠/٣ ، والإصابة ١٥٥/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح : كِتَابُ الجَنَائِز - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُعَذَّبُ المَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ ٨٠/٢ (١٢٨٩) ، ومسلم في الصحيح : كِتَابُ الْجَنَائِزِ - بَابُ الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ٦٤٣/٢ (٩٣٢)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ٣١٩/٢ (١٠٠٦) .

(٣) سورة الأنعام ، الآية رقم (١٦٤) .

(٤) أبوهريرة : هو عبدالرحمن بن صخر الدَّوْسِي، مشهور بكنيته، اختلف في اسمه، واسم أبيه، وهذا أشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه إذ قال النووي: إنه أصح، كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وألزمهم له صحبة على شبع بطنه ، فكانت يده مع يده يدور معه حيث دار إلى أن مات ؛ ولذلك كثر حديثه ، كان إسلامه بين الحديبية وخيبر ، قدم المدينة مهاجراً ، وسكن الصفة ، استعمله عمر على البحرين ، روى: خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً (٥٣٧٤) ، اتفق البخاري ومسلم على (٣٢٦)، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين (٩٣) ، وانفرد مسلم بثمانية وتسعين (٩٨) ، ومات سنة سبع وخمسين، وقيل : ثمان وخمسين ، وقيل : تسع وخمسين.
الاستيعاب ١٧٦٨/٤ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٨/٧ .

٢- استدراكها على عمر بن الخطاب ﷺ (١):

رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ(٢) قَالَ: كَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ الْأَيْدِيَ عَلَى صَلَاةٍ بَعْدَ العصر(٣)، وأخرج أيضاً عن طَاوُوْسٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَهِمَ عُمَرُ إِنَّمَا نهى رسول الله ﷺ أن يَتَحَرَّى طُلُوْعَ الشَّمْس وغُرُوْبها(٤).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَبِقَوْلِ عَائِشَةَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرِه ، وَهُوَ مَذْهَب زَيْد بْن خَالِد الْجُهَنِيّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ رآه عُمَر بْن الْخَطَّاب يَرْكَع بعد العصر ركعتين فَمَشَى إِلَيْهِ وَضَرَبَه بِالدِّرَّةِ فَقَالَ لَهُ زَيْد: يَا أَمِيْر الْمُؤْمِنِيْنَ اضْرِبْ فَوَاللهِ لَا أَدَعُهَا بَعْد أَنْ رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يُصَلِّيْهما، فَقَالَ لَهُ عُمَر: يَا زَيْد لَوْلَا أَنِّيْ أَخْشَى أن يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُلَّمًا إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى اللَّيْل لَمْ أَضْرِبْ فِيْهِمَا.

٣- استدراكها على عبد الله بن عمرو بن الْعَاص رضي الله عنهما(٥):

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ، عَنْ عبيد بن عمير قال: بَلَغَ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَ عَمْرو يَأْمُرُ النِّسَاء إِذَا اغتسلن أَن ينقضن رؤوسهن، فَقَالَتْ: «يَا عجبا لابن عَمْرو ! يَأْمُرُ النِّسَاء إِذَا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أفلا يَأْمُرُهن أن يحلقن رؤوسهن، لَقَدْ كُنْت

---

(١) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبدالعزي بن رياح ، القُرَشِي، العَدَوي، أبوحفص، أمير المؤمنين ، روى عن: النبي ﷺ ، وعن أبي بكر ﷺ ، وعنه : ابن مسعود ﷺ ، وابن عباس ﷺ وغيرهما ، ولد قبل المبعث النبوي بثلاثين سنة ، وقيل : ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة ، وشهد بدراً ، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، ولي الخلافة عشر سنين وبضعة أشهر ، روي له عن رسول الله ﷺ خمسمائة وتسعة وثلاثين حديثاً (٥٣٩)، اتفق الشيخان منها على ستة وعشرين (٢٦) ، وانفرد البخاري بأربعة وثلاثين (٣٤) ، ومسلم بواحد وعشرين (٢١) ، وقتل شهيداً سنة ثلاث وعشرين ، ودفن مع الرسول ﷺ ، وتوفي والرسول ﷺ عنه راضٍ ، وشهد له بالجنة.
الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١١٤٤/٣، وأسد الغابة ٦٤٢/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٨/٤ .
(٢) هو أنس بن مالك بن النَّضْر بن ضَمْضَم بن زيد بن حَرَام ، أبو حمزة المدني ، الأنصاري ، خادم رسول الله ﷺ، روى عن : النبي ﷺ وهو أحد المكثرين من الرواية عنه، وعن أبي بكر ﷺ، وغيرهما، وعنه : ابن ابنه ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك ، وحبيب بن أبي ثابت ، وآخرون ، كناه النبي ﷺ بأبي حمزة ببقلة كان يجتنيها، شهد بدراً ، وإنما لم يذكروه في البدريين؛ لأنه لم يكن في سنٍّ من يقاتل ، روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثاً (٢٢٨٦)، مات بالبصرة سنة تسعين ، وقيل :إحدى، وقيل:ثلاث وتسعين.
الاستيعاب ١٠٩/١ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٧٥/١ .
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا - بَابُ اسْتِحْبَابِ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ٥٧٣/١ (٨٣٦) .
(٤)أخرجه مسلم في صحيحه: كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا - بَابُ لَا تَتَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا ٥٧١/١ (٨٣٣) .
(٥) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم، القُرَشِي، أبومحمد، ويقال: أبوعبد الرحمن ، ويقال: كان اسمه العاص فغيره النبي ﷺ، روى عن: النبي ﷺ كثيراً، وعن عمر ﷺ وخلق، وعنه من الصحابة: ابن عمر، وأبوأمامة، والسائب بن يزيد ﷺ وعدد كثير من التابعين، كان طوالاً، أحمراً، عظيم الساقين ، أبيض الرأس واللحية ، وعمي في آخر عمره، أسلم قبل أبيه ، وقيل: لم يكن بين مولدهما إلا اثنتا عشرة سنة، روي له عن رسول الله ﷺ سبعمائة حديث (٧٠٠) ، اتفق الشيخان منها على سبعة عشر (١٧)، وانفرد البخاري بثمانية (٨)، ومسلم بعشرين (٢٠)، مات سنة خمس، أو ثمان، أوتسع وستين .
الاستيعاب ٩٥٦/٣ ، وأسد الغابة ٢٤٥/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ١٦٥/٤ .

أغتسل أنا ورسُوْل اللهِ ﷺ من إنَاء وَاحِد وما أزيد أن أفرغ عَلَى رأسي ثَلَاث إفراغات»(١).

وقدْ تابع عَائِشَة عَلَى روايَة ذَلِكَ أمّ سَلَمَة.

رَوَى مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ عَن أمّ سَلَمَة(٢) قالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ إنِّي امْرَأةٌ أشُدُّ ضَفْرَ رَأسِي أفَأنْقُضُهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ قالَ: «لَا، إنَّمَا يَكْفِيكِ أنْ تَحْثِي عَلَى رَأسِكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكِ الْمَاءَ فَتَطْهُرِينَ»(٣).

قال الماوردي فِي الحاوي: ويحْتَمل أن يَكُوْن ابن عَمْرو أمر بذَلِكَ احتياطاً لَا واجباً وعَائِشَة إنَّمَا أنكرت وجوب الحل(٤).

٤- استدراكها على أزواج النبي ﷺ :

أخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَة أنَّهَا قالَت: إن أزْوَاج النَّبيِّ ﷺ حِيْنَ توفى رَسُوْل اللهِ ﷺ أردن أن يبعثن عُثْمَان بْن عَفَّانَ(٥) إلَى أبيْ بَكْرٍ يسَألنه ميراثهن مِنْ رَسُوْلِ اللهِﷺ، فَقالَتْ لهن: قدْ قالَ رَسُوْلُ الله : «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ

---

(١)أخرجه مسلم في صحيحه: كِتَابُ الْحَيْض - بَابُ حُكْمِ ضَفَائِرِ الْمُغْتَسِلَةِ ٢٦٠/١ (٣٣١)، وابن ماجه في السنن: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا - بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ النِّسَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ ١٩٨/١ (٦٠٤) .

(٢) أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة القُرَشِيَة، المخْزُومية، أم المؤمنين، وأمها عاتكة بنت عامر بن ربيعة ، وكانت زوج ابن عمها أبي سلمة بن عبد الأسد بن المغيرة فمات عنها ، فتزوجها النبيﷺ في جمادى الآخرة سنة أربع ، وقيل : سنة ثلاث من الهجرة ، وكانت ممن أسلم قديماً هي وزوجها، وهاجرا إلى الحبشة ، فولدت له سلمة ، ثم قدما مكة ، وهاجرا إلى المدينة، وقيل : إنها أول امرأة خرجت مهاجرة إلى الحبشة ، ماتت سنة تسع وخمسين ، وصلى عليها أبو هريرة ﷺ، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً.
الاستيعاب ١٩٣٩/٤ ، وأسد الغابة ٢٨٩/٦، والإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٢/٨ .

(٣)أخرجه مسلم في صحيحه: كِتَابُ الْحَيْض - بَابُ حُكْمِ ضَفَائِرِ الْمُغْتَسِلَةِ ٢٥٩/١ (٣٣٠)، وأبوداود في السنن: كِتَاب الطَّهَارَةِ - بَابٌ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تَنْقُضُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ ٦٥/١ (٢٥١)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ؟ ١٦٦/١ (١٠٥)، والنسائي في السنن: كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ ذِكْرِ تَرْكِ الْمَرْأَةِ نَقْضَ ضَفْرِ رَأسِهَا عِنْدَ اغْتِسَالِهَا مِنَ الْجَنَابَةِ ١٣١/١ (٢٤١)، وابن ماجه في السنن: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا - بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ النِّسَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ ١٩٨/١ (٦٠٣).

(٤) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني (٢٢٥/١)، المؤلف: أبوالحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ/علي محمد معوض - الشيخ/عادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١٩ .

(٥) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ، القُرَشِي ، أمير المؤمنين ذو النورين، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وتزوج ابنتي رسول اللهﷺ، رقية: فماتت عنده، ثم تزوج أم كلثوم فماتت عنده أيضاً ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل عمر ﷺ فيهم الشورى، بُويعَ له بالخلافة يوم السبت غرة المحرم سنة أربع وعشرين بعد دفن عمر بن الخطاب بثلاثة أيام باجتماع الناس عليه ، روى عن رسول الله ﷺ مئة وستة وأربعين حديثاً (١٤٦) ، اتفق الشيخان منها على ثلاثة (٣) ، وانفرد البخاري بثمانية (٨) ، ومسلم بخمسة (٥)، وقتل بالمدينة يوم الجمعة سبع ، أو ثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة.
الاستيعاب ١٠٣٧/٣ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٣٧٧/٤ .

صَدَقَةٌ(١)»(٢).

كما قام عبد الله بن عباس(٣) رضي الله عنهما بنقد المتن أيضاً.

روى الإمام البخاري بسنده عن عَبْدالله بْنِ عُبَيْدِالله بْنِ أبي مُلَيْكَةَ، قالَ: تُوُفِّيَتْ ابْنَةٌ لِعُثْمَانَ ﷺ بمَكَّةَ، وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا -أوْ قالَ: جَلَسْتُ إلَى أحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الآخَرُ فَجَلَسَ إلَى جَنْبِي- فَقالَ عَبْدُالله بْنُ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ: ألاَ تَنْهَى عَنِ البُكَاءِ فَإنَّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ: «إنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ ببُكَاءِ أهْلِهِ عَلَيْهِ»،فَقالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: قَدْ كَانَ عُمَرُ ﷺ يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ، قالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ ﷺ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إذَا كُنَّا بالْبَيْدَاءِ إذَا هُوَ بركْبٍ تَحْتَ ظِلِّ سَمُرَةٍ، فَقالَ: ادْهَبْ، فَانْظُرْ مَنْ هَؤُلاَءِ الرَّكْبُ، قالَ: فَنَظَرْتُ فَإذَا صُهَيْبٌ، فَأَخْبَرْتُهُ فَقالَ: ادْعُهُ لِي، فَرَجَعْتُ إلَى صُهَيْبٍ فَقُلْتُ: ارْتَحِلْ فَالحَقْ أمِيرَ المُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا أصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ: وَا أخَاهُ وَا صَاحِبَاهُ، فَقالَ عُمَرُ ﷺ: يَا صُهَيْبُ، أتَبْكِي عَلَيَّ، وَقَدْ قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ ببَعْضِ بُكَاءِ أهْلِهِ عَلَيْهِ»، قالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ﷺ، ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، فَقالَتْ: رَحِمَ الله عُمَرَ، والله مَا حَدَّثَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ الله لَيُعَذِّبُ المُؤْمِنَ ببُكَاءِ أهْلِهِ عَلَيْهِ»، وَلَكِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ: «إنَّ الله لَيَزِيدُ الكَافِرَ عَذَابًا ببُكَاءِ أهْلِهِ عَلَيْهِ»، وَقالَتْ: حَسْبُكُمُ القُرْآنُ: «وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أخْرَى»(٤)، قالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ: «والله هُوَ أضْحَكَ وَأبْكَى»(٥)، قالَ ابْنُ أبي مُلَيْكَةَ: «والله مَا قالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا شَيْئًا»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كِتَابُ الفرَائِضِ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ» ١٥٠/٨ (٦٧٣٠) ، ومسلم في صحيحه : كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ» ١٣٧٩/٣ (١٧٥٨)، وأبوداود في السنن: كِتَاب الْخَرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفَيْءِ - بَابٌ فِي صَفَايَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَمْوَالِ ١٤٤/٣ (٢٩٧٦).

(٢) الْإِجَابَةُ لِإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ (٦٩– ١٥٢)، المؤلف: أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

(٣) هو عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم، أبوالعباس، المدني، الصحابي الجليل، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد في الشِّعب قبل الهجرة بثلاث سنين ، كان يقال له : الحَبْر والبحر ؛ لكثرة علمه، روى عن: النبي ﷺ، وعن: أسامة بن زيد ﷺ وغيرهما، وعنه: عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري وعدة، وهو أحد المكثرين من رواية الحديث ، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة ، روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً (١٦٦٠) اتفق البخاري ومسلم منها على خمسة وتسعين (٩٥) ، وانفرد البخاري بمئة وعشرين (١٢٠) ، ومسلم بتسعة وأربعين (٤٩) ، مات سنة ثمان وستين بالطائف.
الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٩٣٣/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ١٢١/٤.

(٤) سورة الأنعام: آية رقم (١٦٤).

(٥) قوله ﷻ: {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى} سورة النجم: آية رقم (٤٣).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه : كِتَابُ الجَنَائِزِ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُعَذَّبُ المَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ ٧٩/٢ (١٢٨٦)، ومسلم في صحيحه : كِتَابُ الْجَنَائِزِ - بَابُ الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ٦٤١/٢ (٩٢٨)، والنسائي في السنن: كِتَابُ الْجَنَائِزِ - النِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ ١٨/٤ (١٨٥٨).

وعليه فنقد أم المؤمنين عائشة وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما كلامَ الصحابة كما رأينا، وعدم اكتفائهما بعدالتهم، دليل على أن اهتمام الصحابة لم يكن بالراوي فقط، إنما كان الاهتمام بالراوي والمروي معاً.

المبحث الثالث
عناية المحدثين بنقد المتن

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول - نقد المتن في علم الرجال.

المطلب الثاني - نقد المتن في علم العلل.

المطلب الثالث - نقد المتن في دراسة مصطلح الحديث.

المطلب الرابع - الاهتمام الكبير من المحدثين بنقد السند لا يُعَدُّ طعناً.

المبحث الثالث

عناية المحدثين بنقد المتن

مع كون التوثيق هو أعلى درجات التعديل إلا أن الثقة قد يصيبه بعض الوهم والخطأ والنسيان؛ لذا فقد احترز العلماء عن أوهام الثقات بالانتقاء من مروياتهم، وباشتراطهم السلامة من الشذوذ ومن العلة القادحة الخفية، وفي هذا حجة على ضعفِ ما ظَنَّهُ البعضُ من أن كل إسناد رواته ثقات فهو صحيح.

وقد ثبت عن المحدثين قيامهم بنقد المتون وفحصها فحصاً جيداً ، ولم يكتفوا بنقد السند فقط، ومن ذلك:

ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمْلَى الْكِتَابَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «هَذَا مَا فَادَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ رَسُولُ اللهِ، فَدَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ الأَشْهَلِ الْيَهُودِيِّ ثُمَّ الْقُرَظِيِّ بِغَرْسِ ثَلاثِ مِائَةِ نَخْلَةٍ وَأَرْبَعِينَ أُوقِيَّةً ذَهَبًا.

وَقَدْ بَرِئَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ رَسُولُ اللهِ لِثَمَنِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ(١)، وَوَلاؤُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللهِ رَسُولِ اللهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، فَلَيْسَ لأَحَدٍ عَلَى سَلْمَانَ سَبِيلٌ».

شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَحُذَيْفَةُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْيَمَانِ، وَأَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ، وَالْمِقْدَادُ بْنُ الأَسْوَدِ، وَبِلالٌ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الاثْنَيْنِ فِي جُمَادَى الأُولَى مِنْ سَنَةِ مُهَاجَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وقد علَّقَ الخطيب البغدادي على هذا الحديث قائلاً:

في هذا الحديث نظر، وذلك أن أول مشاهد سلمان مع رسول الله ﷺ غزوة الخندق، وكانت في السنة الخامسة من الهجرة، ولو كان تَخَلُّصُ سلمانَ من الرقِّ في السنة الأولى من الهجرة لم يَفُتْهُ شيءٌ من المغازي مع رسول اللهﷺ، فإن التاريخ بالهجرة لم يكن في عهد رسول الله ﷺ، وأول من أرَّخَ بها عُمَر بْن الخطاب في خلافته، والله أعلم(٢).

---

(١) هو سلمان أبوعبدالله الفارسي، يقال: إنه مولى رسول الله ﷺ، ويعرف بسلمان الخير، كان أصله من فارس، أول مشاهده الخندق وهو الذي أشار بحفره، ولم يَفُتْهُ بعد ذلك مشهد مع رسول الله ﷺ، توفي في آخر خلافة عثمان سنة خمس وثلاثين.
الاستيعاب ٦٣٤/٢ ، والإصابة في تمييز الصحابة ١١٨/٣ .

(٢) تاريخ بغداد (١/ ٥١٧) المؤلف : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور/بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

وأيضاً ما قاله الحافظ ابن كثير : وَهَكَذَا الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَاكِبًا إِلَّا أَرْبَعَةٌ رسول الله عَلَى الْبُرَاقِ، وَصَالِحٌ عَلَى نَاقَتِهِ، وَحَمْزَةُ عَلَى الْعَضْبَاءِ، وَعَلِيٌّ عَلَى نَاقَةٍ مِنْ نُوقِ الْجَنَّةِ رافعاً صوته بالتهليل، وكذلك ما في أفواه الناس من اليمين بعلي يقول أحدهم: خذ بعلي، أعطني بعلي، ونحو ذلك كل ذلك لا أصل له بل ذلك من نزعات الروافض ومقالاتهم ولا يصح من شئ من الوجوه، وهو من وضع الرافضة ويخشى على من اعتاد ذلك سلب الإيمان عند الموت، ومن حلف بغير الله فقد أشرك(١).

كما نرى عناية المحدثين بنقد المتن أيضاً في علوم الحديث وذلك كما في علم الرجال، وعلم العلل، وعلم مصطلح الحديث.

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٩٢) المؤلف: أبوالفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة/ الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

المطلب الأول

نقد المتن في علم الرجال

١- جرح الراوى لأجل مروياته .

إن كل راو مرهون بما رواه ؛ حيث إن علماء الجرح والتعديل لا يتكلمون في راوٍ إلا من خلال مروياته، فإن كان في حديثه بعض المنكرات فإنها تؤدي إلى جرحه.

ومعنى هذا أن الأصل في الجرح والتعديل إنما هو نقد المتن لكل راوٍ من الرواة، وبناءً عليه تتفاوت أحكام علماء الجرح والتعديل في الرواة، فيحكمون على كل راوٍ من خلال مروياته بما يليق بحاله من تمام الضبط، أو سوء الحفظ، أو بأنه يروي المنكرات أو غير ذلك مما يؤدي إلى جرح الراوي أو تعديله، بناءً على مروياته.

وقد فعل ذلك عبدالله بن عدى الجرجاني (ت٣٦٥هـ) في كتابه الكامل فى ضعفاء الرجال، فقال في ترجمة عبدالله بن سعيد الْمَقْبُري: وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ الضعف عليه بَيِّن، كما قال في ترجمة محمد بن عمر الواقدي: وَمُتُونُ أَخْبَارِ الْوَاقِدِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَهو بَيِّنُ الضَّعْفِ (١).

فهذا نقد صريح للمتن حيث جرح ابن عدي الراوي لضعف مروياته .

وليست العبرة بصلاح الراوي وتقواه وورعه، فقد يكون صالحاً ورعاً لكنه ضعيف الحديث ، لا كما يتوهم البعض أن صلاح الراوى يكفي لقبول روايته ، فلقد جرح الإمام أبوحاتم أحد الرواة وهو أحمد بن محمد بن غالب فقال: روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين ولم يكن محله عندي ممن يفتعل الحديث وكان رجلاً صالحاً(٢)، فقد جرح أبوحاتم هذا الراوي مع صلاحه.

كما قال ابن عدي عن هذا الراوي: وَغُلامُ الْخَلِيلِ أَحَادِيثُهُ مَنَاكِيرُ لا تُحْصَى كَثْرَةً، وَهو بَيِّنُ الأمر في الضعفاء(٣).

وقال أبوحاتم عن أبي صيفى بشير بن ميمون الواسطي: ضعيف الحديث وعامة روايته مناكير يكتب حديثه على الضعف(٤).

وقال البخاري في كتابه الضعفاء الصغير : حصين بن عمر، أبو عمر الأحمسي، منكر الحديث، كما قال أيضاً في ترجمة زيادة بن محمد: منكر

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٧١/٥ ، ٤٨٤/٧ ، المؤلف: أبوأحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

(٢) الجرح والتعديل ٧٣/٢ ، لشيخ الإسلام/ أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم بن إدريس بن المنذر التميمى الحنظلى الرازي(ت٣٢٧هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى ، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٢/١.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧٩/٢.

الحديث(١).

ومعلوم أن النكارة(٢) تكون في المتن، فالتضعيف هنا عن طريق المتون التي رواها الراوي؛ لذا كانت المتون سبباً في جرح بعض الرواة ، وعدم قبول مروياتهم، وهذا من صميم نقد المحدثين لمتن الحديث.

٢- الحكم على الراوي بأنه وضاع لأجل مروياته .

وذلك من خلال نقد العلماء للمتون الموضوعة فقد حكموا على رواتها بأنهم وضاعون.

ومِمَّنْ حَكَمَ العلماءُ عليهِ بأنه وَضَّاع :

* إسحاق بن نجيح أبوصالح الملطي.

روى له ابن عدي في الكامل جملة من الأحاديث منها:

ما رواه عن ابْنِ عُمَر، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «مَن قال فِي دِينِنَا برَأيهِ فاقتلوه».

ثم قال ابن عدي بعد سرده لجملة من الأحاديث: وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا مَعَ سَائِرِ الرِّوَايَاتِ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ نَجِيحٍ عَمَّن رَوَى عَنْهُ، فَكُلُّهَا مَوْضُوعَاتٌ، وَضَعَهَا هُوَ، وَعَامَّةُ مَا أَتَى عن ابْنِ جُرَيج، وَإِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحٍ بَيِّنُ الأَمْرِ فِي الضُّعَفَاءِ، وَهو مِمَّنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ(٣).

وأيضاً مِمَّنْ حَكَمَ العلماءُ عليهِ بأنه وَضَّاع:

* وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة أبوالبختري القرشي المدني، قالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِيْنٍ، وابن عدي: يَضَعُ الحَدِيْثَ(٤).

ومن أحاديثه المكذوبة:

ما رواه عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ لجاريتي بريرة: «اكنسي المسجد يوم الخميس، فإن من أخرج من مسجد يوم الخميس بقدر ما ترى العين كان كعدل رقبة»(٥).

---

(١) الضعفاء الصغير للبخاري(ص: ٤٨، ٦٥) تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس.

(٢) الْبُخَارِيُّ يُطْلِقُ: فِيهِ نَظَرٌ وَسَكَتُوا عَنْهُ فِيمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ، وَيُطْلِقُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَلَى مَنْ لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٤١٠/١ ، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبوقتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٣٥/١.

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣ /١٨٣ ، المؤلف : أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، المحقق: د/أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط/الأولى، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، والكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٢/١، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/٨، المؤلف: شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٥) لسان الميزان (٨/ ٤٠٠)، المؤلف: أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، المحقق: عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

وما رواه عن أبي هريرة مرفوعاً: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً مما ينفعها الله به، بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً»(١).

وما رواه جابر مرفوعاً: «مَنْ زَوَّقَ بَيْتَهُ وَزَخْرَفَ مَسْجِدَهُ لَمْ يمت أو تصيبه قارعة»(٢).

قال الذهبي: وهذه أحاديث مكذوبة (٣).

---

(١) تذكرة الموضوعات (ص: ٢٧) المؤلف: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (ت٩٨٦هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣هـ.

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٤٠٢)، المؤلف: جمال الدين أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٥٣/٤ المؤلف: شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط/الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

المطلب الثاني

نقد المتن في علم العلل

تعريف العلة: هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ فِي الْحَدِيثِ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ (١).

تعريف الحديث المُعَلّ : هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا(٢).

والعلة المقصودة هنا هي التي تتَطرَّقُ إلَى المتن الذي قد يظنه البعض صحيحاً لثقة رجال إسناده.

وإذا كان الأمر كذلك فالعلة الخفية إنما تكون في أحاديث الثقات، وعليه فالنقد للحديث هنا إنما يتوجه للمتن دون السند .

قال الحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب: وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير مِنهُم نظر إلى ثقة رجاله فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهوَ صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث(٣).

مكان وقوع العلة :

تقع العلة في :

١- السند .

٢- المتن .

قال ابن الصلاح : ثُمَّ قدْ تقعُ العِلَّةُ في إسنادِ الحديثِ - وهو الأكثرُ -، وقدْ تقعُ في متنِهِ.

ثُمَّ ما يقعُ في الإسنادِ قدْ يقدحُ في صحَّةِ الإسنادِ والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقْفِ.

وقدْ يَقدحُ في صِحَّةِ الإسنادِ خاصَّةً من غير قدْحٍ في صِحَّةِ المتن(٤).

تقسيم ابن حجر لأماكن وقوع العلة:

يقول ابن حجر معلقاً على قول ابن الصلاح: (ثُمَّ قدْ تقعُ العِلَّةُ في إسنادِ الحديثِ - وهو الأكثرُ -، وقدْ تقعُ في متنِهِ...)

إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح.

---

(١) تدريب الراوي (٢٩٥/١) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ٩٠).

(٣) فتح الباري لابن رجب ١/ ٣٦٣، اسم الكتاب: فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق:محمود بن شعبان بن عبدالمقصود، ومجدي بن عبدالخالق الشافعي، وإبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسي، ومحمد بن عوض المنقوش، وصلاح بن سالم المصراتي، وعلاء بن مصطفى بن همام، وصبري بن عبدالخالق الشافعي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٤) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٨٨).

وإذا قدحت، فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء.
فالأقسام على هذا ستة:
١- فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً:
ما يوجد مثلاً من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.
وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه.
فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة.
٢- ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ما مثل به المصنف - يعني ابن الصلاح - من إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة وهو بقسم المقلوب أليق.
مثاله : مَا رَوَاهُ الثِّقَةُ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ...» الْحَدِيثَ.
فَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ، وَهُوَ مُعَلَّلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالْمَتْنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ صَحِيحٌ، وَالْعِلَّةُ فِي قَوْلِهِ: «عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ»، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، هَكَذَا رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْهُ.
فَوَهِمَ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَدَلَ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ دِينَارٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَكِلَاهُمَا ثِقَةٌ(١).
٣- فإن أبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.
ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته.
ومثال ذلك:
ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات،عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، وهو من ثقات الشاميين قدم الكوفة، فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه

---

(١) قلت : وقد أخرجه عن عبدالله بن دينار وهو الصحيح:
ابن أبي شيبة في مصنفه : كِتَابُ الْبُيُوعِ وَالْأَقْضِيَةِ - باب مَنْ قَالَ: الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا ٥٠٤/٤ (٢٢٥٦٤)، اسم الكتاب: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبوبكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
والإمام أحمد في مسنده : ١٧٣/٨ (٤٥٦٦)، المؤلف: أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
والنسائي في السنن : كِتَابُ الْبُيُوعِ - باب ذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي لَفْظِ هَذَا الْحَدِيثِ ٢٥١/٧ (٤٤٨٠).
وابن الجارود في المنتقى : ١٥٧/١ (٦١٧)، اسم الكتاب: المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (ت٣٠٧هـ)، المحقق: عبدالله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

أبوأسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو من ضعفاء الشاميين، فسمع منه أبوأسامة وسأله عن اسمه؟ فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظن أبوأسامة أنه ابن جابر.
فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.
فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد.
٤- ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما :
ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رَدُّ الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها.
٥- ومثال ما وقعت العلة فيه في المتن واستلزمت القدح في الإسناد:
ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد.
٦- ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ما ذكره المصنف - يعني ابن الصلاح- من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس ﷺ وهي قوله: «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» فإن أصل الحديث في الصحيحين.
فلفظ البخاري «كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين».
ولفظ مسلم في روايته له نفى الجهر، وفي رواية أخرى نفى القراءة.
قال ابن حجر: وقد تكلم شيخنا -يعني الحافظ العراقي- على هذا الموضع بما لا مزيد في الحسن عليه، إلا أن فيه مواضع تحتاج إلى التنبيه عليها(١).
قلت : وما يخصنا هنا بالنسبة لحديثنا عن نقد المتن هو وقوع العلة القادحة في المتن.
وهو مَا انفرد بِهِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ روَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ {الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ}، لَا يَذْكُرُونَ {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا»(٢).
قال ابن الصلاح: فَعَلَّلَ قَوْمٌ روَايَةَ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ لَمَّا رَأَوُا الْأَكْثَرِينَ إِنَّمَا قَالُوا فِيهِ: «فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ «الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ»، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِذِكْرِ الْبَسْمَلَةِ، وَهُوَ الَّذِي اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي الصَّحِيحِ، وَرَأَوْا أَنَّ مَنْ

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٧٤٩/٢ ، المؤلف: أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ومقدمة ابن الصلاح (ص: ١٨٩).
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الصلاة – باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ٢٩٩/١.

رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي وَقَعَ لَهُ، فَفَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُبَسْمِلُونَ.

فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهِمَ وَأَخْطَأَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِهَا مِنَ السُّورِ هِيَ الْفَاتِحَةُ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِذِكْرِ التَّسْمِيَةِ.

وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أُمُورٌ، مِنْهَا:

أَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الِافْتِتَاحِ بِالتَّسْمِيَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ فِيهِ شَيْئًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاللهُ أَعْلَمُ(١).

وقد ذكر السيوطي لحديث مسلم تسع علل ، وذلك بعد كلامه عن علل هذا الحديث وما أعله به الحفاظ فقال:

وَتَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ السَّابِقِ تِسْعَ عِلَلٍ:

١- الْمُخَالَفَةُ مِنَ الْحُفَّاظِ وَالْأَكْثَرِينَ.

٢- وَالِانْقِطَاعُ.

٣- وَتَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ مِنَ الْوَلِيدِ.

٤- وَالْكِتَابَةُ.

٥- وَجَهَالَةُ الْكَاتِبِ.

٦- وَالِاضْطِرَابُ فِي لَفْظِهِ.

٧- وَالْإِدْرَاجُ.

٨- وَثُبُوتُ مَا يُخَالِفُهُ عَنْ صَحَابِيِّهِ.

٩- وَمُخَالَفَتُهُ لِمَا رَوَاهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ(٢).

وقد رَدَّ الحافظ ابن حجر على علة تدليس الوليد فقال:

لا يتجه تعليله بتدليس الوليد؛ لأنه صرح بسماعه من الأوزاعي، وصرح بأن الأوزاعي ما سمعه من قتادة وإنما كتب إليه قتادة ، وقتادة قد سمعه من أنس ﷺ، وذكر أدلة على ذلك.

إلى أن قال: فرجعت رواية الأوزاعي إلى أنها عن شخص مجهول كتب إليه بإذن قتادة عن أنس ﷺ، فهذه العلة أشد من تدليس الوليد الذي حصل الأمن منه بتصريحه بالسماع، وبمتابعة من تابعه من أصحاب الأوزاعي(٣).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٩٢).

(٢) تدريب الراوي ١/ ٣٠٢ .

(٣)النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٥٣ - ٧٥٦).

المطلب الثالث

نقد المتن في دراسة مصطلح الحديث

لو نظرنا إلى تعريف مصطلح الحديث، لوجدناه يبين مدى اهتمام المحدثين بكل من السند والمتن على حد سواء.

فالتعريف يشتمل على دراسة متن الحديث ، ودراسة سنده.

قال عز الدين بن جماعة: «علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه السند والمتن، وغايته معرفة الصحيح من غيره».

وَقَالَ الحافظ ابنُ حَجَرٍ : أَوْلَى التَّعَارِيفِ لَهُ أَنْ يُقَالَ: الْقَوَاعِد الْمعرفَة بحَال الرَّاوي وَالْمَرْوِيِّ.

وقَالَ ابْنُ الْأَكْفَانِيِّ : عِلْمُ الْحَدِيثِ الْخَاصُّ بالرِّوَايَةِ: عِلْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى نَقْلِ أَقْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَفْعَالِهِ، وَرِوَايَتِهَا، وَضَبْطِهَا، وَتَحْرِيرِ أَلْفَاظِهَا.

وَعِلْمُ الْحَدِيثِ الْخَاصُّ بالدِّرَايَةِ: عِلْمٌ يُعْرَفُ مِنْهُ حَقِيقَةُ الرِّوَايَةِ؛ وَشُرُوطُهَا، وَأَنْوَاعُهَا، وَأَحْكَامُهَا، وَحَالُ الرُّوَاةِ، وَشُرُوطُهُمْ، وَأَصْنَافُ الْمَرْوِيَّاتِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا.

وقد فسر السيوطي كلام ابْن الْأَكْفَانِيِّ فقال: فَحَقِيقَةُ الرِّوَايَةِ: نَقْلُ السُّنَّةِ وَنَحْوِهَا وَإِسْنَادُ ذَلِكَ إِلَى مَنْ عُزِيَ إِلَيْهِ بِتَحْدِيثٍ أَوْ إِخْبَارٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَشُرُوطُهَا: تَحَمُّلُ رَاوِيهَا لِمَا يَرْوِيهِ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّحَمُّلِ، مِنْ سَمَاعٍ أَوْ عَرْضٍ أَوْ إِجَازَةٍ وَنَحْوِهَا.

وَأَنْوَاعُهَا: الِاتِّصَالُ وَالِانْقِطَاعُ وَنَحْوُهُمَا.

وَأَحْكَامُهَا: الْقَبُولُ وَالرَّدُّ.

وَحَالُ الرُّوَاةِ: الْعَدَالَةُ وَالْجَرْحُ، وَشُرُوطُهُمْ فِي التَّحَمُّلِ وَفِي الْأَدَاءِ.

وَأَصْنَافُ الْمَرْوِيَّاتِ: الْمُصَنَّفَاتُ مِنَ الْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ وَالْأَجْزَاءِ وَغَيْرِهَا.

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا: هُوَ مَعْرِفَةُ اصْطِلَاحِ أَهْلِهَا(١).

يقول الشيخ أمين الخولي : ولئن كان أصحاب علم الحديث دراية قد أصابوا من نقد المتن، ووضعوا قواعده ، فليس عندهم وحدهم يلتمس نقد المتن، ولا يكتفى في الحكم على ذلك بعملهم، بل إن ذلك يكثر عند النظر في محتويات الحديث ومشتملات متنه، وهذا عمل العلم الثاني من علوم الحديث، وهو علم الحديث رواية الذي يصون عن الخطأ في نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ ويبين كيفية الاقتداء به في أفعاله، وهذا البحث تتعدد ميادينه فتتنوع، فتارة تكون فقهية، وطوراً تكون خلقية ، وآناً تكون اعتقادية، وحيناً تكون في تفسير القرآن ، وما إلى ذلك من الدراسات الدينية.... إلى أن قال: ولعله بالنظر في ذلك يتضح وجود روح نقدية قوية ظاهرة للمتن، ففي الفقهاء ترى المالكية مثلاً - وهم ممن لزموا الحديث واشتهروا

---

(١) تدريب الراوي (٢٥/١ - ٢٦)، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: ٧٥) المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان.

بالمحافظة فيه- يخالفون في تقرير الأحكام الفقهية غير قليل مما يرويه الإمام مالك نفسه في الموطأ.... إلى أن قال: وليست تلك المخالفة إلا لاعتبارات في تمحيص المتن وفحصه(١) .

إذن فموضوع علم الحديث (مصطلح الحديث) هو دراسة أحوال السند والمتن معاً من حيث الصحة والضعف وغيرهما.

كما يدرس أحوالاً تخص المتن من حيث الرفع والوقف والقطع وغير ذلك.

كما يدرس أحوالاً تخص السند من حيث الاتصال والانقطاع والإرسال والإعضال والعلو والنزول وغيره.

فهذا العلم يهتم بدراسة كافة أحوال السند والمتن، وليس السند فقط كما زعم الزاعمون.

وهذا توضيح لكيفية اهتمام مصطلح الحديث بنقد المتون:

١- نقد المتن في شروط الحديث الصحيح :

أ- اتصال السند(٢)، وهذا الشرط خاص بالسند، وليس معنى اتصال السند صحة المتن، فقد يكون السند متصلاً والمتن ضعيفاً ؛ لشذوذ أو علة ، وقد يكون المتن صحيحاً والسند منقطعاً(٣)؛ لوروده من طرق أخرى صحيحة، وهذا الأمرُ

---

(١) أصول الفقه (صـ ٧٥- ٧٧) بقلم/يوسف شاخت joseph Schacht ، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية.

(٢) اتصال السند معناه : أن كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١٣٨/١، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبوإسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، ط/الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

(٣) مثل ما أخرجه يحي بن آدم في كتاب الخراج : ١٤٠/١ (٣٧٢) قال : حدثنا أبوحماد الحنفي ، عن أشعث بن سَوَّار ، عن محمد بن سيرين ، يرفعه أن النبي ﷺ قال: «ما سَقت السماءُ ، أو سُقِيَ فتحاً ، فالعشرُ ، وما سُقِيَ بغَرْبٍ ، أو دَالِيةٍ ، نصفُ العشر».

الغرب: أي بالدلو . مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١٣٠/٢ للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض المالكي (ت ٥٤٤ هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.

الدالية: شيء يتخذ من خوص وخشب يستقى به بحبال تشد في رأس جذع طويل. لسان العرب ٢٦٦/١٤.

وللحديث شاهدان عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وجابر رضي الله عنهم:

أما شاهد عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :

فأخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الزكاة - باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، وبالماء الجاري ٥٤٠/٢ (١٤١٢) قال : حدثنا سعيد بن أبي مريم ، حدثنا عبدالله بن وهب ، قال: أخبرني يونس بن يزيد ، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله ، عن أبيه ﷺ ، عن النبي ﷺ بلفظ مقارب.

والترمذي في السنن : كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره ٣١/٣ (٦٤٠) قال : حدثنا أحمد بن الحسن ، حدثنا سعيد بن أبي مريم به بلفظ مقارب، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وأبو داود في السنن : كتاب الزكاة - باب صدقة الزرع ١٠٨/٢ (١٥٩٦) بلفظ مقارب .

والنسائي في السنن : كتاب الزكاة - باب ما يوجب العشر ، وما يوجب نصف العشر ٤١/٥ (٢٤٨٨) بلفظ مقارب.

مُتَّفَقٌ عليه لدى المحدثين، فالمعول عليه صحة السند وصحة المتن ولا يلزم من صحة أحدهما صحة الآخر ، وإنما النقد يكون لكل منهما على حِدَة.

كما أن الهدف من اتصال السند ونقده هو نقد المتن، فليس المقصود من السند ذاته، وإنما المقصود غايته وهو المتن ، فنقد السند هو نقد للمتن أيضاً.

ب- عدالة الرواة ، وهذا الشرط يتعلق برجال الإسناد، لكنه قد يتأثر أيضاً بالمتن، فقد يكون المتن سبباً في جرح عدالة الراوي كما عرفنا عن علماء الحديث أنهم إذا وجدوا في أحاديث الراوي منكرات كان ذلك سبباً في جرحه.

ت- الضبط التام ، وهذا الشرط يتعلق برجال الإسناد ، لكنه لا يُدْرَك وجوده ولا

وابن ماجه في السنن : كتاب الزكاة - باب صدقة الزروع والثمار ٥٨١/١ (١٨١٧) كلهم عن هارون بن سعيد، عن ابن وهب به بلفظ مقارب .

وأما شاهد جابر ﷺ :

فأخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الزكاة - باب ما فيه العشر ، أو نصف العشر ٦٧٥/٢ (٩٨١) بلفظ مقارب .

دراسة سند يحيى بن آدم :

- أبوحماد الحَنَفِي: هو مُفضَّل بن صَدَقة بن سعيد، الكوفى، روى عن: زياد بن علاقة، وأبي إسحاق ، وغيرهما ، وعنه : معن بن عيسى ، ويحيى بن آدم، وجماعة، قال يحيى بن معين: ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي يكتب حديثه ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : ما أرى بحديثه بأساً، وقال أبوزرعة، والذهبي ، وابن حجر : ضعيف.

الجرح والتعديل ٣١٥/٨ ، والكامل ٤٠٩/٦ ، وميزان الاعتدال ٣٥٨/٧ ، ولسان الميزان ٣٦/٧ .

- أشعث بن سَوَّار: الكِنْدِي، النجار ، الكوفي، روى عن : محمد بن سيرين، والحسن البصري ، وخلق ، وعنه : شعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، وآخرون، ضعفه محمد بن سعد ، وأحمد بن حنبل ، ، وابن معين ، والعجلي وزاد : يكتب حديثه ، والنسائي ، والدارقطني ، وابن حجر ، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: فاحش الخطأ كثير الوهم ، مات سنة ست وثلاثين ومائة .

الطبقات الكبرى ٣٥٨/٦ ، وتاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٨٠/٤ ، والعلل ومعرفة الرجال ٤١٥/١، ومعرفة الثقات ٢٣٢/١ ، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ٢٠/١ ، والمجروحين ١٧١/١ ، وتهذيب الكمال ٢٦٤/٣، وتقريب التهذيب ص ١١٣ .

- محمد بن سيرين : هو أبو بكر بن أبي عمرة ، الأنصاري ، البصري ، روى عن: مولاه أنس بن مالك ، وحذيفة بن اليمان ، وغيرهما ، وعنه : عامر الشعبي ، وهشام بن حسان ، وعدة، وثقه أحمد بن حنبل، ومحمد بن سعد وزاد : كان مأموناً، عالياً، رفيعاً ، فقيهاً ، إماماً كثير العلم ، ورعاً ، ويحيى بن معين، والعجلي، وأبوزرعة ، وابن حجر وزاد : ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من أورع أهل البصرة ، وكان فقيهاً فاضلاً ، حافظاً ، متقناً، يُعَبِّر الرؤيا ، رأى ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، من الثالثة، مات سنة عشرة ومائة.

الطبقات الكبرى ١٩٣/٧ ، ومعرفة الثقات ٢٤٠/٢ ، والجرح والتعديل ٢٨٠/٧ ، والثقات ٣٤٨/٥ ، وتهذيب الكمال ٣٤٤/٢٥ ، وتقريب التهذيب ص ٤٨٣ .

الحكم على الحديث

ضعيف بهذا الإسناد ؛ فيه أبو حماد الحنفي ، وأشعث بن سوار ضعيفان ، كما أن الحديث مرسل ؛ أرسله ابن سيرين .

لكن متن الحديث صحيح، فقد رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ومسلم عن جابر ﷺ، بلفظ مقارب.

يعرف إلا بالنظر في متن الحديث، وعليه فيعرف من المتن ما إذا كان الراوي تام الضبط ، أو خفيف الضبط ، أوسيئ الحفظ وغير ذلك.

قال السيوطي: يُعْرَفُ ضَبْطُ الراوي بمُوَافقَةِ الثِّقَاتِ الْمُتْقِنِينَ الضَّابطِينَ، إذَا اعْتُبرَ حَدِيثُهُ بحَدِيثِهِمْ، فَإنْ وَافقَهُمْ فِي روَايَتِهِمْ غَالِبًا ، وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَضَابطٌ، وَلَا تَضُرُّ مُخَالَفَتُهُ لَهُمْ النَّادِرَةُ، فَإنْ كَثُرَتْ مُخَالَفَتُهُ لَهُمْ، وَنَدَرَتِ الْمُوَافقَةُ، اخْتَلَّ ضَبْطُهُ، وَلَمْ يُحْتَجَّ بهِ فِي حَدِيثِهِ (١).

ويفهم من كلام السيوطي أن المعول عليه في معرفة ضبط الراوي هو المتن الذي يرويه، فبعد عرض متون الراوي على متون الثقات، فإن كانت موافقة لهم فهو ضابط، وإن كانت مخالفة فهو غير ضابط، فكأن المتن هو الذي يحدد ما إذا كان الراوي ضابطاً أو غير ضابط، وهذا هو عين نقد المتن.

ث- السلامة من الشذوذ ، وهذا الشرط يشمل الإسناد والمتن .

عَرَّفَ الحافظ ابن حجر الشاذ فقال: هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه(٢).

وهذا يدل على أن الشاذ لا يقع إلا في حديث الراوي الثقة الذي هو مظنة الصحة، وإذا كان الأمر كذلك فإن النقد في هذه الحالة يتوجه إلى المتن لمعرفة مخالفة المتن للمتون الأخرى .

ج- السلامة من العلة القادحة الخفية ، وهذا الشرط الخامس من شروط الصحيح (٣)، يشمل الإسناد والمتن أيضاً.

والمعروف أن العلة الخفية لا تقع إلا في أحاديث الثقات، وإذا كان الأمر كذلك فالنقد يكون للمتن؛ لأن العلة الظاهرة لا تقع في أحاديث الثقات .

٢- قال ابن الصلاح : قَوْلُهُمْ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، أَوْ حَسَنُ الْإِسْنَادِ» دُونَ قَوْلِهِمْ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ حَدِيثٌ حَسَنٌ» لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَلَا يَصِحُّ، لِكَوْنِهِ شَاذًّا أَوْ مُعَلَّلًا.

غَيْرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ الْمُعْتَمَدَ مِنْهُمْ إذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: إنَّهُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يَقْدَحْ فِيهِ، فَالظَّاهِرُ مِنْهُ الْحُكْمُ لَهُ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلَّةِ وَالْقَادِحِ هُوَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ (٤).

قلت : وفي هذا دقة من المحدثين حيث لم يغفلوا نقد المتن اكتفاءً بنقد السند، والمعلوم أنه لا تلازم بين السند والمتن فقد يصح السند والمتن ضعيف لشذوذ أو علة قادحة.

٣- نقد المتن في الحديث المنكر .

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٣٥٧).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٨٥).

(٣) الْعِلَّةُ : عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ فِي الْحَدِيثِ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ . تدريب الراوي (٢٩٥/١) .

(٤) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٣٨).

تعريف المنكر: هو ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة(١) .

الفرق بين المنكر والشاذ:

إذا نظرنا إلى الشاذ والمنكر وجدنا أن الفرق بينهما في درجة الراوي جرحاً وتعديلاً، فراوي الشاذ ثقة أو صدوق، وراوي المنكر ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر : وعُرِفَ بهذا أنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَر عُموماً وخُصوصاً مِن وجهٍ؛ لأنَّ بينَهُما اجْتِماعاً في اشْتِراطِ المُخالفَةِ، وافتراقاً في أن الشاذَّ روايةُ ثقةٍ، أوْ صَدُوْقٍ، والمنكَر روايةُ ضعيفٍ.

وكذا قال الحافظ السخاوي : وَيَفْتَرِقانِ فِي أنَّ الشَّاذَّ رَاوِيهِ ثِقَة أوْ صَدُوقٌ غَيْرُ ضَابِطٍ، وَالْمُنْكَرَ رَاوِيهِ ضَعِيفٌ بِسُوءِ حِفْظِهِ أوْ جَهَالَتِهِ أوْ نَحْوِ ذَلِكَ(٢).

وأما عن نقد المتن في الحديث المنكر :

فقد ذكر الإمام مسلم رحمه الله تعالى فِي مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ كلاماً يوضح كيفية نقد المتن في الحديث المنكر ، حيث قال: وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ(٣).

وعليه فقد ظهر من كلام الإمام مسلم أن الراوي لا يحكم على حديثه بالنكارة إلا بعد نقده وعرضه على روايات الثقات فإن وافقها فمقبول وإن خالفها فمردود.

مثال المنكر :

مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ حُبَيِّبٍ - بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ بَيْنَ مُوَحَّدَتَيْنِ، أَوَّلُهُمَا مَفْتُوحَةٌ - ابْنِ حَبِيبٍ - بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ بِوَزْنِ كَرِيمٍ - أَخِي حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعَيْزَارِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ، وَصَامَ، وَقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»(٤).

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ مُنْكَرٌ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الثِّقَاتِ رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ٢٥٠/١، المؤلف: شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، ط/الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص: ٨٧)، وفتح المغيث للسخاوي ٢٥٠/١.

(٣) صحيح مسلم : المقدمة ٧/١ .

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير : ١٣٦/١٢ (١٢٦٩٢) لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، وأبوأحمد بن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٣٣٠/٣.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤٥/١) وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِي إِسْنَادِهِ حَبِيبُ بْنُ حَبِيبٍ أَخُو حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبٍ الزَّيَّاتِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، اسم الكتاب: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبوالحسن نورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر/ ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

مَوْقُوفًا(١)، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ(٢).

المعروف يطلق على ما يقابل المنكر

قال الحافظ السيوطي: وَأَمَّا الْمَعْرُوفُ فَهُوَ مُقَابِلُ الْمُنْكَرِ(٣).

قلت : فإذا كان المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة، فالمعروف ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف .

٤- نقد المتن في الحديث المعل .

سبق بيانه في الحديث عن نقد المتن في علم العلل.

وعرفنا أن العلة المقصودة هنا هي التي تتَطرَّقُ إلَى المتن الذي قد يظنه البعض صحيحاً لثقة رجال إسناده، وعليه فالنقد للحديث هنا إنما يتوجه للمتن دون السند .

٥- نقد المتن في الحديث المضطرب .

تعريف المضطرب : هُوَ الَّذِي تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِيهِ فَيَرْوِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهٍ وَبَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ مُخَالِفٍ لَهُ(٤).

أين يقع الاضطراب؟

يقع الاضطراب في :

١- السند .

٢- المتن.

٣- فى السند والمتن معاً(٥).

واعلم أن ما وقع في المتن من اضطراب لا يُدرَك إلا بنقد المتن .

---

(١) أخرجه موقوفاً معمر بن راشد في جامعه : ٢٧٤/١١ (٢٠٥٢٩) قال: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعَيْزَارِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَتَاهُ الْأَعْرَابُ فَقَالُوا: إِنَّا نُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَنُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَنَحُجُّ الْبَيْتَ، وَنَصُومُ رَمَضَانَ، وَإِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ يَقُولُونَ: لَسْنَا عَلَى شَيْءٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ الْبَيْتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»، كتاب الجامع (منشور كملحق بمصنف عبدالرزاق)، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبوعروة البصري، نزيل اليمن (ت١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

وكذا أخرجه البيهقي في شعب الإيمان : ١٢٤/١٢ (٩١٤٧) المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبوبكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور/عبدالعلي عبدالحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م .

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٣٥٨/٥ ، المؤلف: أبومحمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبدالله الحميد، و د/خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط/الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ، وتدريب الراوي ٢٧٩/١ .

(٣) تدريب الراوي ١٩٥/١ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٩٤).

(٥) تدريب الراوي ٣٠٨/١.

ولهذا سنكتفي بمثال للاضطراب في المتن:

قال السيوطي : وَعِنْدِي أَنَّ أَحْسَنَ مِثَالٍ لِذَلِكَ، حَدِيثُ الْبَسْمَلَةِ السَّابق، فَإِنَّ ابْنَ عَبْدِالْبَرِّ أَعَلَّهُ بِالِاضْطِرَابِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْمُضْطَرِبُ يُجَامِعُ الْمُعَلَّلَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ عِلَّتُهُ ذَلِكَ.

قلت: وهو ما رواه مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ رِوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ {الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ}، لَا يَذْكُرُونَ {بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا»(١).

قال ابن الصلاح: فَعَلَّلَ قَوْمٌ رِوَايَةَ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ لَمَّا رَأَوُا الْأَكْثَرِينَ إِنَّمَا قَالُوا فِيهِ: فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ «الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ»، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِذِكْرِ الْبَسْمَلَةِ، وَهُوَ الَّذِي اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي الصَّحِيحِ(٢).

قلت : وقد سبق الكلام عن هذا الحديث في نقد المتن في الحديث المعل.

٦- نقد المتن في الحديث المدرج .

تعريف المدرج :

هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك(٣).

وقيل : هو ما غُيِّرَ سياق إسناده، أو أدخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل(٤).

والمدرج قسمان :

١- مدرج الإسناد : وهذا يظهر بنقد السند.

٢- مدرج الْمَتْن: وهُوَ أن يَقع فِي الْمَتْن كَلَام لَيْسَ مِنْهُ(٥).

وَحَاصِله: أن يذكر الرَّاوي - صحابياً أو غيره - كلَاما لنَفْسِهِ أو غيره، فيرويه مَنْ بَعْدَهُ مُتَّصِلا بِالْحَدِيثِ من غير فصل يتَمَيَّز عَنهُ، بِأَن يعزوه لقائله صَرِيحًا أو كناية، فُيَتوَهَّم مَنْ لَا يعرف حَقِيقَة الْحَال أنه من الحَدِيث(٦).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الصلاة – باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ٢٩٩/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٩٢)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٧٥٣/٢)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٩٧).

(٣) اختصار علوم الحديث (ص: ٧٣)، المؤلف: أبوالفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الثانية.

(٤) تيسير مصطلح الحديث (ص: ١٣٠).

(٥) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي(٢/ ٧٥)، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط/الأولى، ١٩٩٩م.

(٦) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (٤٦٧/١)، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - بيروت - لبنان.

قلت : وكل هذا إنما يظهر بنقد المتن .
مراتب الإدراج في متن الحديث:
أحدها- أن يكون ذلك في أول المتن وهو نادر جداً.
ثانيها- أن يكون في آخره، وهو الأكثر.
ثالثها- أن يكون في الوسط، وهو قليل.
ثم قد يكون المدرج من قول الصحابي أو التابعي أو من بعده(١).
أمثلة للإدراج في المتن:
أولاً- الإدراج في أول المتن:
مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ مِنْ رِوَايَةِ أبي قطنٍ وَشَبَابَةَ، فَرَّقَهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ(٢) مِنَ النَّارِ»(٣).
فَقَوْلُهُ: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ» ، مُدْرَجٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَمَا بُيِّنَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ آدَمَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»(٤).
قَالَ الْخَطِيبُ: «وَهِمَ أَبُوقطنٍ عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ الْقُطَعِي، وَشَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ فِي روايتهما هذا الحديث عَنْ شُعْبَةَ عَلَى مَا سُقْنَاهُ».
وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ» كَلامُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْلُهُ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» كَلامُ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَدْ رَوَاهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَنْهُ، كَرِوَايَةِ آدَمَ(٥).
ثانياً- الإدراج في آخر المتن:
ما رواه الخطيب بسنده عن أبي داود ، عن زُهَيْرٌ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ ، قَالَ: أَخَذَ عَلْقَمَةُ بِيَدِي، وَذَكَرَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ، فعلمه التشهد:

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨١٢).
(٢) عَقِبُ النَّعْلِ: مُؤَخَّرُها، أُنْثى، وخَصَّ العَقِب بِالْعَذَابِ؛ لأَنَّهُ العُضْوُ الَّذِي لَمْ يُغْسَل، وَقِيلَ: أرادَ صَاحِبَ العَقِب، فَحَذَفَ الْمُضَافَ. وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَسْتَقْصُون غَسْلَ أرجُلِهم فِي الْوُضُوءِ. وَيُقَالُ فِيهِ: عَقِبٌ وعَقْب. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٢٦٩، لسان العرب ٦١٢/١.
(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه الفصل للوصل المدرج في النقل (١٥٨/١) المؤلف: أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، ط/الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كِتَابُ الْوُضُوءِ - بَابُ غَسْلِ الأَعْقَابِ ٤٤/١ (١٦٥)، ومسلم في صحيحه : كِتَابِ الطَّهَارَةِ - بَابُ وُجُوبِ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ بِكَمَالِهِمَا ٢١٤/١ (٢٤٢)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا جَاءَ وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ٩٦/١ (٤١)، وابن ماجه في السنن: كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا - بَابُ غَسْلِ الْعَرَاقِيبِ ١٥٤/١ (٤٥٣).
(٥) الفصل للوصل المدرج في النقل (١٥٨/١)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٢٤) ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣١٧)، وشرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر للقاري (٤٦٨/١).

«التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُكَ فَإِنْ شِئْتَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَاقْعُدْ».

كَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ أبي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيِّ.

وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ مُوسَى بْنُ دَاوُدَ الضَّبِّيُّ ، وَأَبُو النَّضْرِ هاشم بن القاسم الكناني، ويحيى بْنُ أبي بُكَيْرٍ الْكَرْمَانِيُّ، وَأَبُو غسان مالك بن إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِالله بْنِ يُونُسَ الْيَرْبُوعِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ الْبَغْدَادِيُّ، فَرَوَوْهُ سَبَعَتُهُمْ عَنْ زُهَيْرٍ كَرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ.

وقوله في المتن: «فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُكَ» وَمَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، لَيْسَ مِنْ كَلامِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا هو من قوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَدْرَجَ فِي الحديث.

وَقَدْ بَيَّنَهُ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَفَصَلَ كَلامَ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ كَلامِ رَسُولِ الله ﷺ.

روى الخطيب بسنده عن الحسين بْن مُكْرَمٍ، نا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّار، نا أَبُوخَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نا الْحَسَنُ بْنُ الْحُرِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ قَالَ: أَخَذَ عَلْقَمَةُ بِيَدِي، فَقَالَ: أَخَذَ عَبْدُالله بْنُ مَسْعُودٍ بِيَدِي، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ الله ﷺ بِيَدِي فَعَلَّمَنِي التَّشَهُّدَ:

«التَّحِيَّاتُ لله وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

قَالَ عَبْدُالله: «فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ من الصَّلاةِ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ».

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر مُفَصَّلًا مُبَيَّنًا.

روى الخطيب رحمه الله بسنده عن عُثْمَان بْنُ الرَّبِيع، نا عَبْدالرَّحْمَنِ بْنِ ثابت بن ثوبان، عن الحسن بْنِ الْحُرِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ المخيمرة، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَخَذَ عَلْقَمَةُ بِيَدِي، وَأَخَذَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِيَدِ عَلْقَمَةَ، وَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّشَهُّدِ: «التَّحِيَّاتُ لله وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

ثُمَّ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِذَا فَرَغْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ فَرَغْتَ مِنْ صَلاتِكَ فَإِنْ شِئْتَ فَاثْبُتْ وإن شئت فانصرف»(١).

ثالثاً- الإدراج في وسط المتن .

وسببه :

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٠٢ - ١١١).

أ- اسْتِنْبَاطُ الرَّاوِي حُكْمًا مِنَ الْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ فَيُدْرِجَهُ.
ب- تَفْسِيرُ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فمثال الْأَوَّل:
مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِالْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَوْ أُنْثَيَيْهِ(١)، أَوْ رُفْغَيْهِ(٢) فَلْيَتَوَضَّأْ»(٣).
قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: كَذَا رَوَاهُ عَبْدُالْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، وَوَهِمَ فِي ذِكْرِ الْأُنْثَيَيْنِ وَالرَّفْغِ وَإِدْرَاجِهِ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ بُسْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عُرْوَةَ غَيْرِمَرْفُوعٍ .
كَذَلِكَ رَوَاهُ الثِّقَاتُ عَنْ هِشَامٍ ، مِنْهُمْ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَغَيْرُهُمَا.
ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بِلَفْظِ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ».
قَالَ: وَكَانَ عُرْوَةُ يَقُولُ: إِذَا مَسَّ رُفْغَيْهِ أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ(٤).
فَعُرْوَةُ لَمَّا فَهِمَ مِنْ لَفْظِ الْخَبَرِ أَنَّ سَبَبَ نَقْضِ الْوُضُوءِ مَظِنَّةُ الشَّهْوَةِ، جَعَلَ حُكْمَ مَا قَرُبَ مِنَ الذَّكَرِ كَذَلِكَ، فَقَالَ ذَلِكَ، فَظَنَّ بَعْضُ الرُّوَاةِ، أَنَّهُ مِنْ صُلْبِ الْخَبَرِ، فَنَقَلَهُ

---

(١) الأُنثيان: الخصْيتان . لسان العرب (٢/ ١١٢) ، والقاموس المحيط (ص: ١٦٤) المؤلف: مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ط/الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
(٢) الرَّفْغُ والرُّفْغُ: أصُولُ الفَخِذَيْن مِنْ بَاطِنٍ وَهُمَا مَا اكْتَنَفَا أعالي جانِبَي العانةِ عِنْدَ مُلْتَقى أعالي بَواطِن الْفَخِذَيْن وأعلى الْبَطْن. الفائق في غريب الحديث والأثر ٣٢٧/١ ، المؤلف: أبوالقاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جارالله (ت٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي ، محمد أبوالفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة - لبنان، الطبعة: الثانية، ولسان العرب ٤٢٩/٨.
(٣) أخرجه الدارقطني في السنن: كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا رُوِيَ فِي لَمْسِ الْقُبُلِ وَالدُّبُرِ وَالذَّكَرِ وَالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ ٢٦٩/١ ، المؤلف: أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبدالمنعم شلبي، عبداللطيف حرزالله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الطَّهَارَة - بَابٌ فِي مَسِّ الْأُنْثَيَيْنِ ٢١٦/١ (٦٥٢)، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبوبكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
(٤) أخرجه أبوداود في السنن: كِتَاب الطَّهَارَةِ - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ ٤٦/١ (١٨١)، والترمذي في جامعه: كتاب الطهارة - بَابُ الوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ ١٣٩/١ (٨٢)، والنسائي في السنن: كِتَابُ الْغُسْلِ وَالتَّيَمُّمِ - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ ٢١٦/١ (٤٤٧)، وابن ماجه في السنن : كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ ١٦١/١ (٤٧٩) ، والدارقطني في السنن : كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا رُوِيَ فِي لَمْسِ الْقُبُلِ وَالدُّبُرِ وَالذَّكَرِ وَالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ ٢٧٠/١ (٥٣٧) .

مُدْرَجًا فِيهِ، وَفَهِمَ الْآخَرُونَ حَقِيقَةَ الْحَالِ فَفَصَّلُوا(١).

ومثال الثَّانِي:

حديث فضالة بن عبيد سمعت النبي ﷺ يقول:

«أَنَا زَعِيمٌ -وَالزَّعِيمُ: الْحَمِيلُ- لِمَنْ آمَنَ بِي، وَأَسْلَمَ، وَهَاجَرَ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ(٢)، وَبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ، وَأَنَا زَعِيمٌ لِمَنْ آمَنَ بِي، وَأَسْلَمَ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ، وَبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ، وَبَيْتٍ فِي أَعْلَى غُرَفِ الْجَنَّةِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَدَعْ لِلْخَيْرِ مَطْلَبًا، وَلَا مِنَ الشَّرِّ مَهْرَبًا، يَمُوتُ حَيْثُ شَاءَ أَنْ يَمُوتَ»(٣).

أشار ابن حبان إلى أن قوله: «والزعيم الحميل» مدرجٌ.

وقال السيوطي: مدرجٌ منْ تفسير ابن وهبٍ(٤).

بم يعرف الإدراج في المتن ؟

يعرف الإدراج في المتن بعدة أمُور (٥):

أحدهَا- أن يمْتَنع صُدُور ذَلِك الْكَلَام من النَّبِي ﷺ.

كَالحَدِيث الذي رواه البخاري بسنده عَن أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ»(٦).

فقوله : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ...إلخ».

هذا من كَلَام أبي هُرَيْرَة أدرج في المتن؛ لِامْتِنَاع تمني الْمُصْطفى الرّقّ، وَأمه لم تكن إِذْ ذَاك مَوْجُودَة حَتَّى يبرها.

وقد بينه حيان بن موسى، عن ابن المبارك، فساق الحديث إلى قوله:

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٣١٨)، وسنن الدارقطني (١/ ٢٦٩) .

(٢) رَبَض الجنَّة: بفَتْح الْبَاءِ، مَا حَوْلها خَارجًا عَنْهَا، تَشْبيها بالأَبْنِيَة الَّتِي تَكُونُ حَوْلَ المُدُن وَتَحْتَ القِلاَع. النهاية في غريب الحديث والأثر (١٨٥/٢).

(٣) أخرجه النسائي في السنن: كِتَابُ الْجِهَادِ - باب مَا لِمَنْ أَسْلَمَ وَهَاجَرَ وَجَاهَدَ ٢١/٦ (٣١٣٣)، وابن حبان كما في الإحسان : كتاب السير - بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ - ذِكْرُ فَضْلِ الْمُهَاجِرِ إِذَا جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا ٤٧٩/١٠ (٤٦١٩) المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبوحاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، والحاكم في المستدرك : كِتَابُ الْجِهَادِ ٨١/٢ (٢٣٩١) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ ، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم ، المؤلف : أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٢٧)، والمدرج إلى المدرج (ص ٤٥) المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققها وقدم لها: صبحي البدري السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت.

(٥) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر ٨٢/٢ ، والفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي ٢٨/١ وما بعدها.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كِتَاب العِتْق - بَابُ العَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَنَصَحَ سَيِّدَهُ ١٤٩/٣ (٢٥٤٨).

«أجران» فقال فيه: «والذي نفس أبي هريرة بيده...» إلى آخره.
وهكذا هو في رواية ابن وهب عند مسلم(١).
قال الحافظ ابن حجر: وهذا من فوائد المستخرجات(٢).
ثانيهَا- أن يُصَرح الصَّحَابِيّ بِأَنَّهُ قَالَ ذَلِك.
كَحَدِيث ابْن مَسْعُود عَنهُ عَلَيْهِ أفضل الصَّلَاة وَالسَّلَام: «من مَاتَ وَهُوَ لَا يُشْرك بِاللَّه شَيْئاً دخل الْجنَّة، وَمن مَاتَ وَهُوَ يُشْرك بِاللَّه شَيْئا دخل النَّار»(٣).
كَذَا رَوَاهُ أَحْمَد بن عبدالْجَبَّار العطاردي ، عَن أبي بكر بن عَيَّاش.
وَرَوَاهُ الْأسود بن عَامر شَاذَان وَغَيره، عَن أبي بكر بن عَيَّاش بِلَفْظ: سَمِعت رَسُول الله يَقُول: «من جعل لله نداً دخل النَّار»، وأخرى أقولها وَلم أسمعها مِنْهُ: من مَاتَ لَا يَجْعَل لله نداً دخل الْجنَّة(٤).
ثَالِثهَا- أن يُصَرح بعض الروَاة بتفصيله كَحَدِيث ابْن مَسْعُود فِي التَّشَهُّد الَّذِي تقدم .
ومما تقدم يتبين لنا جهد المحدثين في نقدهم للمتن فلم يقتصر جهدهم في المدرج على نقد الإسناد فقط، بل قاموا بنقد المتن أيضاً من أوله، ومن أوسطه، ومن آخره، حتى يكون المتن صحيح النسبة إلى النبي ﷺ، وكيف قاموا بتمييز كلام النبي ﷺ عن كلام غيره حتى لو كان غيره صحابياً.
٧- نقد المتن في الحديث المقلوب .
ينقسم القلب إلى قسمين :
١- القلب في الإسناد: وهو ما وقع الإبدال في سنده، وهذا يظهر بنقد السند.
٢- القلب في المتن : وهو ما وقع الإبدال في متنه، وهذا يظهر بنقد المتن.
وله صورتان (٥):
الصورة الأولى - أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث.
ومثاله:
مارواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ ثَوَابِ الْعَبْدِ وَأَجْرِهِ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللهِ ١٢٨٤/٣ (١٦٦٥) ، ولفظه: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ».
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٨١٣/٢.
(٣) أخرجه أبويعلى الموصلي في مسنده: ١٢٦/٩ (٥١٩٨) المؤلف: أبويعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
(٤) أخرجه أحمد في مسنده : ٣٦٠/٦ (٣٨١١).
(٥) تيسير مصطلح الحديث (ص: ١٣٥).

فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»(١) .

فقوله : «حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ» مما انقلب على بعض الرواة، والصحيح: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»(٢).

قال الإمام النووي: قَوْلُهُ ﷺ : «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ» هَكَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ مُسْلِمٍ فِي بِلَادِنَا وَغَيْرِهَا.

وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عَنْ جَمِيعِ رِوَايَاتِ نُسَخِ مُسْلِمٍ «لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ».

وَالصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ(٣)، وَالْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي النَّفَقَةِ فِعْلُهَا بِالْيَمِينِ(٤).

قَالَ عِيَاضٌ: هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَهُوَ مَقْلُوبٌ ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ فِيهِ مِمَّنْ دُونَ مُسْلِمٍ .

وقال الحافظ ابن حجر : وَلَيْسَ الْوَهْمُ فِيهِ مِمَّنْ دُونَ مُسْلِمٍ وَلَا مِنْهُ بَلْ هُوَ مِنْ شَيْخِهِ أَوْ مِنْ شَيْخِ شَيْخِهِ يَحْيَى الْقَطَّان (٥).

وقال الحافظ بدر الدين العيني: وَيُمكن أن يكون هَذَا الْقلب من الْكَاتِب واستمرت الروَاة عَلَيْهِ(٦).

ومثال آخر:

مَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَرُونِي مَا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كِتَاب الزَّكَاةِ - بَابُ فَضْلِ إِخْفَاءِ الصَّدَقَةِ ٢/٧١٥ (١٠٣١)، وابن خزيمة في صحيحه: كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ فَضْلِ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ... ١/١٨٥ (٣٥٨)، المؤلف: أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت ، والبيهقي في السنن الكبرى: كِتَابُ الزَّكَاةِ - بَابُ فَضْلِ صَدَقَةِ السِّرِّ ٤/٣١٩ (٧٨٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كِتَابُ الزَّكَاةِ - بَابُ الصَّدَقَةِ بِاليَمِينِ ٢/١١١ (١٤٢٣)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الزُّهْدِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الحُبِّ فِي اللَّهِ ٤/١٧٦ (٢٣٩١).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري) : كتاب الجامع - باب المتحابين في الله ٢/١٣١ (٢٠٠٥)، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبوظبي – الإمارات، ط/ الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

(٤) شرح النووي على مسلم (١٢٢/٧)، اسم الكتاب: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/الثانية، ١٣٩٢هـ.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٤٦/٢)، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبوالفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ،

(٦) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٥/ ١٧٩)، المؤلف: أبومحمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدرالدين العينى (ت٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوهُ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»(١).

قال السيوطي: الْمَعْرُوفَ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ(٢)»(٣).

الصورة الثانية - أَنْ يُؤْخَذَ إِسْنَادُ مَتْنٍ فَيُجْعَلَ عَلَى مَتْنٍ آخَرَ، وَبِالْعَكْسِ .

وَهَذَا قَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْإِعْرَابُ، فَيَكُونُ كَالْوَضْعِ، وَقَدْ يُفْعَلُ اخْتِبَارًا لِحِفْظِ الْمُحَدِّثِ، أَوْ لِقَبُولِهِ التَّلْقِينَ.

ومن ذلك ما فعله أصحاب الحديث مع الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

روى الْخَطِيبُ بسنده عن أبي أحْمد بْن عَدِيٍّ قال: سَمِعْتُ عِدَّةَ مَشَايِخَ يَحْكُونَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ، فَسَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، فَاجْتَمَعُوا، وَعَمَدُوا إِلَى مِائَةِ حَدِيثٍ، فَقَلَبُوا مُتُونَهَا وَأَسَانِيدَهَا، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الْإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، وَدَفَعُوهُ إِلَى عَشَرَةِ أَنْفُسٍ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ عَشَرَةً، وَأَمَرُوهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْمَجْلِسَ يُلْقُونَ ذَلِكَ عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَأَخَذُوا الْوَعْدَ لِلْمَجْلِسِ، فَحَضَرَ الْمَجْلِسَ جَمَاعَةٌ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْغُرَبَاءِ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ بِأَهْلِهِ انْتُدِبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْعَشَرَةِ، فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَعْرِفُهُ، فَسَأَلَهُ عَنْ آخَرَ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ، فَمَا زَالَ يُلْقِي عَلَيْهِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشَرَتِهِ، وَالْبُخَارِيُّ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُهُ، فَكَانَ الْفُقَهَاءُ مِمَّنْ حَضَرَ الْمَجْلِسَ يَلْتَفِتُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَيَقُولُونَ: الرَّجُلُ فُهِمَ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ يَقْضِي عَلَى الْبُخَارِيِّ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ، وَقِلَّةِ الْفَهْمِ، ثُمَّ انْتُدِبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ مِنَ الْعَشَرَةِ، فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَعْرِفُهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُلْقِي إِلَيْهِ وَاحِدا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشَرَتِهِ، وَالْبُخَارِيُّ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُهُ، ثُمَّ انْتُدِبَ إِلَيْهِ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ إِلَى تَمَامِ الْعَشَرَةِ، حَتَّى فَرَغُوا كُلُّهُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ، وَالْبُخَارِيُّ لَا يَزِيدُهُمْ عَلَى: لَا أَعْرِفُهُ، فَلَمَّا عَلِمَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُمْ قَدْ فَرَغُوا، الْتَفَتَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَمَّا حَدِيثُكَ الْأَوَّلُ، فَهُوَ كَذَا، وَحَدِيثُكَ الثَّانِي فَهُوَ كَذَا، وَالثَّالِثُ، وَالرَّابِعُ عَلَى الْوَلَاءِ، حَتَّى أَتَى عَلَى تَمَامِ الْعَشَرَةِ، فَرَدَّ كُلَّ مَتْنٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَكُلَّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ، وَفَعَلَ بِالْآخَرِينَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَدَّ مُتُونَ الْأَحَادِيثِ إِلَى أَسَانِيدِهَا، وَأَسَانِيدَهَا إِلَى مُتُونِهَا، فَأَقَرَّ لَهُ النَّاسُ بِالْحِفْظِ،

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ١٣٥/٣ (٢٧١٥)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبوالقاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كِتَابُ الِاعْتِصَامِ بالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - بَابُ الِاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٩٤/٩ (٧٢٨٨)، ومسلم في صحيحه: كتاب الْفَضَائِلِ - بَابُ عِلْمِهِ ﷺ بِاللهِ تَعَالَى وَشِدَّةِ خَشْيَتِهِ ١٨٣٠/٤ (١٣٣٧)، والنسائي في السنن: كِتَابُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ - بَابُ وُجُوبِ الْحَجِّ ١١٠/٥ (٢٦١٩) كلهم عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

(٣) تدريب الراوي ٣٤٤/١ .

وَأَدْعَنُوا لَهُ بِالْفَضْلِ (١).

٨- نقد المتن في الحديث المصحف .

تعريف المصحف لغة: اسم مفعول من التصحيف، وهو الخَطأ فِي الصَّحِيفةِ، والمُصَحِّف والصَّحَفِيُّ: الَّذِي يَرْوِي الخَطأ عَنْ قِرَاءَةِ الصُّحُفِ بأَشْبَاه الحروفِ(٢).

المصحف اصطلاحاً:

عرفه السخاوي، والأمير الصنعاني بأنه: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها(٣).

الفرق بين المصحف والمحرف:

يرى أكثر العلماء أن المصحف والمحرف بمعنى واحد.

إلا أن الحافظ ابن حجر هو الذي فرَّقَ بينهما كما يلي:

فالمصحف : مَا غُيِّرَ فِيهِ النَّقْطُ، أو ما كانتِ المُخالفةُ بتَغْيير حرْفٍ، أو حروفٍ، مَعَ بقاءِ صورةِ الخَطّ في السِّياق وكانَ ذلك بالنِّسبةِ إلى النَقْطِ(٤).

وأمثلة المصحف كثيرة كما سيأتي بيانه في أقسام المصحف بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

والمحرف : مَا غُيِّرَ فِيهِ الشَّكْلُ مَعَ بَقَاءِ الْحُرُوفِ.

مثاله:

حَدِيث جَابر ﷺ:«رُمِيَ أُبَيٌّ يَوْم الْأَحْزَاب على أَكْحَلِه فكواه رَسُول اللهﷺ»(٥)، صحّفه غُنْدَر (هو محمد بن جعفر) وَقَالَ فِيهِ: أبي، بالْإِضَافَة، وَإِنَّمَا هُوَ أُبيّ بن كَعْب، وَأَبُوجَابر كَانَ قد اسْتَشْهد قبل ذَلِك بأحُد(٦).

أقسام المصحف :

للمصحف أقسام من عدة حيثيات:

أولاً- أقسام المصحف من حيث مكان وقوعه :

قسمين:

أ- تصحيف في الإسناد: وهذا يظهر بنقد السند.

ب- تصحيف في المتن : وهذا يظهر بنقد المتن (٧).

وأمثلته كثيرة منها(١):

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٦٩)، وتدريب الراوي ٣٤٥/١ .

(٢) لسان العرب ١٨٧/٩ .

(٣) فتح المغيث ٥٧/٤ ، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢٤٠/٢ ، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبوإبراهيم، عزالدين، المعروف بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، المحقق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة/الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١١٨)، وتدريب الراوي ٦٥١/٢.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب السَّلَامِ - بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ شَيْطَانِ الْوَسْوَسَةِ فِي الصَّلَاةِ ١٧٣٠/٤ (٢٢٠٧)، و ابن ماجه في السنن: كِتَابُ الطِّبِّ - بَابُ مَنِ اكْتَوَى ١١٥٦/٢ (٣٤٩٣).

(٦) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٤٩٠).

(٧) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٤٦٩/٢ ، وتدريب الراوي (٢/ ٦٤٨).

١- حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثابتٍ(٢) : «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ»(٣)، وَهُوَ بالرَّاءِ أي: اتَّخَذَ حُجْرَةً مِنْ حَصِيرٍ، أوْ نَحْوِهِ يُصَلِّي فِيهَا.
صَحَّفَهُ ابْنُ لَهِيعَةَ فَقَالَ: (احْتَجَمَ)(٤) بالْمِيمِ؛ لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى عن رواية ابن لهيعة: وَهَذِهِ روَايَةٌ فَاسِدَةٌ من كل جِهَةٍ، فَاحش خطؤها فِي الْمَتْنِ والاسناد جَمِيعًا.
وَابْنُ لَهِيعَةَ الْمُصحف فِي مَتنه الْمُغَفَّل فِي إسناده.
وإنما الحَدِيث : «أن النَّبِي ﷺ احتجر فِي الْمَسْجِد بخوصة أو حَصِير يُصَلِّي فِيهَا»
وَابْنُ لَهِيعَةَ إنما وَقع فِي الْخَطأ من هَذِه الرِّوَايَة أنه أخذ الحَدِيث من كتاب مُوسَى بن عقبَة إليه فِيمَا ذكر وَهِي الآفة الَّتِي نخشى على من أخذ الحَدِيث من الْكتب من غير سَماع من الْمُحدث أو عرض عَلَيْهِ.
فَإِذا كَانَ أحد هذَيْن السماع أو الْعرض فخليق أن لَا يَأْتِي صَاحبه التَّصْحِيف الْقَبِيح وَمَا أشبه ذَلِك من الْخَطأ الْفَاحِش إن شَاءَ الله.
وَأما الْخَطأ فِي إسناد روَايَة ابْن لَهِيعَة فَقوله: كتب إليَّ مُوسَى بن عقبَة يَقُول: حَدثنِي بسر بن سعيد.
ومُوسَى إنما سمع هَذَا الحَدِيث من أبي النَّضر يرويهِ عَن بسر بن سعيد(٥).

٢- وَحَدِيثُ أبي أيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ(٦)، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « مَنْ صَامَ

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ٥٨/٤، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٤٦٨/٢، وتدريب الراوي ٦٤٩/٢.
(٢) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد ، الأنصاري ، أبو سعيد ، ويقال : أبو خارجة، صاحب رسول الله ﷺ ، قدم رسول الله ﷺ المدينة ، وهو ابن إحدى عشرة سنة ، وكان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، روى عن : النبي ﷺ ، وعن: أبي بكر ، وعنه : ابنه خارجة ، وأنس وعدة ، وأول مشهد له مع رسول الله ﷺ الخندق، وهو ابن خمس عشرة سنة ، ومناقبه وفضائله كثيرة جداً ، روي له عن رسول الله ﷺ اثنان وتسعون حديثاً (٩٢) مات سنة اثنتين ، أو ثلاث ، أو خمس وأربعين.
الاستيعاب ٥٣٧/٢، والإصابة في تمييز الصحابة٤٩٠/٢.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كِتَابُ الأَدَبِ - بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الغَضَبِ وَالشِّدَّةِ لِأَمْرِ اللَّهِ ٢٨/٨ (٦١١٣)، ومسلم في صحيحه : كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا - بَابُ اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي بَيْتِهِ، وَجَوَازِهَا فِي الْمَسْجِدِ ٥٣٩/١ (٧٨١)، و أبوداود في السنن: كِتَاب الصَّلَاةِ - بَابٌ فِي فَضْلِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ ٦٩/٢ (١٤٤٧).
(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٤٨٤/٣٥ (٢١٦٠٨) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، يُخْبِرُنِي عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ» قُلْتُ لِابْنِ لَهِيعَةَ: فِي مَسْجِدِ بَيْتِهِ؟ قَالَ : «لَا ، فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ».
(٥) التمييز (ص: ١٨٧) ، لمسلم بن الحجاج أبوالحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: د/محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، ط/الثالثة، ١٤١٠هـ.
(٦) هو أبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة بن عبد عوف ، الخزرجي ، شهد بدراً ، والعقبة ، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، ونزل عليه رسول الله ﷺ حين قدم المدينة شهراً ،

رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» (١).
(ستاً) بالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ لَفْظُ الْعَدَدِ، صَحَّفَهُ أبوبَكْرٍ الصُّولِيُّ فَقَالَ: (شَيْئًا)(٢) بالْمُعْجَمَةِ وَالتَّحْتِيَّةِ.
٣- حديث أنس : «ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ منْ قالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي لْبهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذُرَّةً»(٣)، قال فيه شعبة : (ذُرَة) بالضم والتخفيف ونسب فيه إلى التصحيف(٤).
ثانياً- أقسام المصحف من حيث منشئه:
قسمين:
أ- تصحيف البصر كما سبق عن ابن لهيعة ، وذلك هو الأكثر.
ب- تصحيف السمع نحو حديث لعاصم الأحول رواه بعضهم فقال: عن واصل الأحدب، فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر كأنه ذهب والله أعلم إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه(٥).
ثالثاً- أقسام المصحف من حيث اللفظ والمعنى:
قسمين:
أ- تصحيف اللفظ، وهو الأكثر .
وأمثلته كثيرة كما سبق.
ب- تصحيف المعنى (٦).
مثاله:
قول محمد بن المثنى أبي موسى العنزي: «نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة، قد صلى النبي ﷺ إلينا».

حتى بنيت مساكنه ومسجده ، روى عن : النبي ﷺ ، وعن : أبي بن كعب ، وعنه : سعيد بن المسيب، وعبد الله بن عمرو بن عبد القارئ وخلق ، مات سنة خمسين وقيل : إحدى وخمسين. الاستيعاب ١٦٠٦/٤ ، وأسد الغابة ٢٥/٥ ، والإصابة في تمييز الصحابة ١٩٩/٢ .
(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الصيام - بَابُ اسْتِحْبَابِ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ إِتْبَاعًا لِرَمَضَانَ ٨٢٢/٢ (١١٦٤)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الصَّوْمِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ ١٢٤/٢ (٧٥٩).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٩٦/١ (٦٣٣)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: د/محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كِتَابُ الْإِيمَانَ - بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا ١٨٢/١ (١٩٣)، و البخاري في صحيحه: كِتَابُ التَّوْحِيدِ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} - سورة ص جزء من آية رقم (٧٥)- ١٢١/٩ (٧٤١٠)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ صِفَةِ جَهَنَّمَ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِلنَّارِ نَفَسَيْنِ، وَمَا ذُكِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ ٢٩٢/٤ (٢٥٩٣).
(٤) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٤٦٨/٢.
(٥) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٤٦٩/٢ ، وتدريب الراوي (٢/ ٦٤٨).
(٦) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٩٥ ، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٤٦٩/٢ ، وتدريب الراوي (٢/ ٦٤٨).

يريد ما روي : «أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة»(١).
توهم أبو موسى أنه صلى إلى قبيلتهم .
وإنما العنزة ها هنا حَرْبَةٌ كَانَتْ تُحْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتُنْصَبُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

٩- نقد المتن في الحديث الشاذ .

تعريف الشاذ :

عرفه الشَّافِعِيُّ ﷺ فقال: الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ(٢).

وعرفه ابن حجر بقوله : ما رواهُ المقبولُ مُخالِفاً لِمَنْ هُو أولى مِنهُ، وقال: وهذا هُو المُعْتَمَدُ في تعريف الشاذ، بحسَبِ الاصطلاح(٣).

أنواع الشاذ:

الشاذ نوعان :

أحدهما - وقوع الشذوذ في الإسناد، وهذا النوع يُدْرَكُ بنقد السند(٤).

ثانيهما- وقوع الشذوذ في المتن، وهذا النوع يُدْرَكُ بنقد المتن.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصَّلاَةِ - بَابُ الصَّلاَةِ فِي الثَّوْبِ الأَحْمَرِ ١/٨٤ (٣٧٦)، ومسلم في صحيحه: كتاب الصَّلاَةِ - بَابُ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي ١/٣٦٠ (٥٠٣)، وأبوداود في السنن: كِتَابُ الصَّلاَةِ - بَابُ مَا يَسْتُرُ الْمُصَلِّيَ ١/١٨٣ (٦٨٨)، والنسائي في السنن: كِتَابُ الصَّلاَةِ - بَابُ صَلاَةِ الظُّهْرِ فِي السَّفَرِ ١/٢٣٥ (٤٧٠) كلهم عن أبي جُحَيْفَةﷺ.

(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٧٦).

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٨٥).

(٤) مثاله: مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ مِنْ طريق ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثَهُ»(أ).

فَإِنَّ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ رَوَاهُ عَنْ عَمْرٍو مُرْسَلًا بِدُونِ ابْنِ عَبَّاسٍ(ب).

لَكِنْ قَدْ تَابَعَ ابْنَ عُيَيْنَةَ عَلَى وَصْلِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ(ت).

وَلِذَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الْمَحْفُوظُ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ هَذَا.

فحماد بن زيد من أهل الْعَدَالَة والضبط، وَمَعَ ذَلِك رجح أَبُو حَاتِم روَايَة من هُوَ أكثر عدداً مِنْهُ ، أي: من حَمَّاد(ث).

(أ) أخرجه الترمذي في جامعه : كتاب الْفَرَائِض - بَابٌ فِي مِيرَاثِ الْمَوْلَى الأَسْفَلِ ٤/٤٢٣ (٢١٠٦) وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَالعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ فِي هَذَا البَابِ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَتْرُكْ عَصَبَةً أَنَّ مِيرَاثَهُ يُجْعَلُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، وابن ماجه في السنن : كِتَابُ الْفَرَائِضِ - بَابُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ ٢/٩١٥ (٢٧٤١)، والنسائي في السنن الكبرى : كِتَابُ الْفَرَائِضِ - إِذَا مَاتَ الْمعَتِقُ وَبَقِيَ الْمُعْتَقُ ٦/١٣٢ (٦٣٧٦)، المؤلف: أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط/الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(ب) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٦/٣٩٧ (١٢٣٩٦) وقال: قالَ الْقاضِي: هَكَذَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ مُرْسَلًا، لَمْ يَبْلُغْ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ.

(ت) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٥/٣٦٥ (٣٣٦٩) .

(ث) فتح المغيث للسخاوي ١/٢٤٥ ، شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٣٣١).

ومثاله(١):
مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِالْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ»(٢).
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: خَالَفَ عَبْدُالْوَاحِدِ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ فِي هَذَا، فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا رَوَوْهُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا مِنْ قَوْلِهِ(٣).
وَانْفَرَدَ عَبْدُالْوَاحِدِ مِنْ بَيْنِ ثِقَاتِ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا اللَّفْظِ(٤).
المحفوظ يطلق على ما يقابل الشاذ
قال الحافظ السخاوي : فَإِنْ خُولِفَ - أي: الرَّاوي - بِأَرْجَحَ مِنْهُ لِمَزِيدِ ضَبْطٍ أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ، فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ وَهُوَ الْمَرْجُوحُ، يُقَالُ لَهُ: الشَّاذُّ(٥).
قلت : فإذا كان الشاذ ما رواهُ المقبولُ مُخالِفاً لِمَنْ هُو أولى مِنهُ ، فالمحفوظ ما رواه الأوثق مخالفاً لما رواه الثقة.
١٠- نقد المتن في زيادة الثقات .
معنى زيادة الثقة :
هي عبارة عما زاد من ألفاظ الحديث في رواية ثقة عن رواية الثقات الآخرين لهذا الحديث.
حكم زيادة الثقة في المتن :
اختلف العلماء في ذلك :

---

(١) تدريب الراوي ٢٧١/١ ، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي ٤٢٣/١.
(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه : كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ اسْتِحْبَابِ الِاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ١٦٧/٢ (١١٢٠)، وابن حبان كما في الإحسان : كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ النَّوَافِلِ - ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالِاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ لِمَنْ أَرَادَ صَلَاةَ الْغَدَاةِ ٢٢٠/٦ (٢٤٦٨)، وأبوداود في السنن : كتاب الصلاة - باب الاضطجاع بعدها ٤٤٣/٢ (١٢٦١)، والترمذي في جامعه : ٢٨١/٢ (٤٢٠) وقال: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، والبيهقي في السنن الكبرى : كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا وَرَدَ فِي الِاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ٦٤/٣ (٤٨٨٧)، والبغوي في شرح السنة: كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الضَّجْعَةِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ٤٦٠/٣ (٨٨٧)، المؤلف: محيي السنة، أبومحمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط/الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التهجد - بَابُ الضِّجْعَةِ عَلَى الشِّقِّ الأَيْمَنِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ ٥٥/٢ (١١٦٠) بسنده عن عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ»، ومسلم في صحيحه : كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا - بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَعَدَدِ رَكَعَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّيْلِ، وَأَنَّ الْوِتْرَ رَكْعَةٌ، وَأَنَّ الرَّكْعَةَ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ ٥١١/١ (٧٤٣)، وأبوداود في السنن: أَبْوَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ - بَابٌ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ٣٩/٢ (١٣٣٦)، والنسائي في السنن: كِتَابُ الْأَذَانِ - إِيذَانُ الْمُؤَذِّنِينَ الْأَئِمَّةَ بِالصَّلَاةِ ٣٠/٢ (٦٨٥)، وابن ماجه في السنن: كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا - بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّجْعَةِ بَعْدَ الْوِتْرِ وَبَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ٣٧٨/١ (١١٩٨).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٦٤/٣ .
(٥) فتح المغيث للسخاوي ٢٤٥/١.

١- مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ قَبُولُهَا مُطْلَقًا، سَوَاءٌ وَقَعَتْ مِمَّنْ رَوَاهُ أَوَّلًا نَاقِصًا أَمْ مِنْ غَيْرِهِ، وَسَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ غَيَّرَتِ الْحُكْمَ الثَّابِتَ أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ أَوْجَبَتْ نَقْضَ أَحْكَامٍ ثَبَتَتْ بِخَبَرٍ لَيْسَتْ هِيَ فِيهِ أَمْ لَا.

٢- وَقِيلَ: لَا تُقْبَلُ مُطْلَقًا ، لَا مِمَّنْ رَوَاهُ نَاقِصًا، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ.

٣- وَقِيلَ: تُقْبَلُ إِنْ زَادَهَا غَيْرُ مَنْ رَوَاهُ نَاقِصًا، وَلَا تُقْبَلُ مِمَّنْ رَوَاهُ مَرَّةً نَاقِصاً.

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاغِ فِيهِ: إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَبَرَيْنِ فِي مَجْلِسَيْنِ، قُبِلَتِ الزِّيَادَةُ، وَكَانَا خَبَرَيْنِ يُعْمَلُ بِهِمَا، وَإِنْ عَزَى ذَلِكَ إِلَى مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ: كُنْتُ أَنْسِيتُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ ؛ قُبِلَ مِنْهُ، وَإِلَّا وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِيهَا.

٤- وَقِيلَ: إِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ مُغَيِّرَةً لِلْإِعْرَابِ، كَانَ الْخَبَرَانِ مُتَعَارِضَيْنِ، وَإِلَّا قُبِلَتْ، حَكَاهُ ابْنُ الصَّبَّاغِ، عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ عَنِ الْأَكْثَرِينَ.

٥- وَقِيلَ: لَا تُقْبَلُ إِنْ غَيَّرَتِ الْإِعْرَابَ مُطْلَقًا.

٦- وَقِيلَ: لَا تُقْبَلُ إِلَّا إِنْ أَفَادَتْ حُكْمًا.

٧- وَقِيلَ: تُقْبَلُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، حَكَاهُمَا الْخَطِيبُ.

٨- وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاغِ: إِنْ زَادَهَا وَاحِدٌ، وَكَانَ مَنْ رَوَاهُ نَاقِصًا جَمَاعَةً لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْوَهْمُ، سَقَطَتْ.

وَقَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ مِثْلَهُ، وَزَادَ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ.

وَقَالَ الصَّيْرَفِيُّ، وَالْخَطِيبُ: يُشْتَرَطُ فِي قَبُولِهَا كَوْنُ مَنْ رَوَاهَا حَافِظاً.

وقد قسَّمَ ابن الصلاح مَا يَنْفَرِدُ بِهِ الثِّقَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَقَعَ مُخَالِفًا مُنَافِيًا لِمَا رَوَاهُ سَائِرُ الثِّقَاتِ، فَهَذَا حُكْمُهُ الرَّدُّ كَمَا سَبَقَ فِي نَوْعِ الشَّاذِّ.

الثَّانِي: أَلا تَكُونَ فِيهِ مُنَافَاةٌ وَمُخَالَفَةٌ أَصْلًا لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ كَالْحَدِيثِ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرِوَايَةِ جُمْلَتِهِ ثِقَةٌ، وَلَا تَعَرُّضَ فِيهِ لِمَا رَوَاهُ الْغَيْرُ بِمُخَالَفَةٍ أَصْلًا، فَهَذَا مَقْبُولٌ، وَقَدِ ادَّعَى الْخَطِيبُ فِيهِ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ(١).

الثَّالِثُ: مَا يَقَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ مِثْلَ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَذْكُرْهَا سَائِرُ مَنْ رَوَى ذَلِكَ الْحَدِيثَ.

مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

فَذَكَرَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ أَنَّ مَالِكًا تَفَرَّدَ مِنْ بَيْنِ الثِّقَاتِ بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: «مِنَ

---

(١) مثال للزيادة المنافية:زيادة «يوم عرفة» في حديث: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب»؛ فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، والحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما.
مثال الزيادة التي ليس فيها منافاة:
ما رواه مسلم من طريق علي بن مسهر، عن الأعمش، عن أبي رَزِينٍ وأبي صالح، عن أبي هريرة، ﷺ، من زيادة كلمة «فَلْيُرِقْهُ» في حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رووه هكذا: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرار»، فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي بن مسهر، وهو ثقة، فتقبل تلك الزيادة. تيسير مصطلح الحديث (ص: ١٧٤).

الْمُسْلِمِينَ».

وَرَوَى عُبَيْدُالله بْنُ عُمَرَ، وَأَيُّوبُ، وَغَيْرُهُمَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ دُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَأَخَذَ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَاحْتَجُّوا بِهَا، مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ﷺ، وَالله أَعْلَمُ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ حَدِيثُ: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا». فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَفَرَّدَ بِهَا أَبُو مَالِكٍ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيُّ، وَسَائِرُ الرِّوَايَاتِ لَفْظُهَا: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ يُشْبِهُ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَامٌّ، وَمَا رَوَاهُ الْمُنْفَرِدُ بِالزِّيَادَةِ مَخْصُوصٌ، وَفِي ذَلِكَ مُغَايَرَةٌ فِي الصِّفَةِ وَنَوْعٌ مِنَ الْمُخَالَفَةِ يَخْتَلِفُ بِهِ الْحُكْمُ.

وَيُشْبِهُ أَيْضًا الْقِسْمَ الثَّانِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا.

قلت : وقد رجح الإمام النووي قبول هذا النوع الثالث فقال: وَالصَّحِيحُ قَبُولُ هَذَا الْأَخِيرِ .

وَأَمَّا زِيَادَةُ الْوَصْلِ مَعَ الْإِرْسَالِ فَإِنَّ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ نَحْوَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَيَزْدَادُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِرْسَالَ نَوْعُ قَدْحٍ فِي الْحَدِيثِ، فَتَرْجِيحُهُ وَتَقْدِيمُهُ مِنْ قَبِيلِ تَقْدِيمِ الْجَرْحِ عَلَى التَّعْدِيلِ، وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْجَرْحَ قُدِّمَ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْعِلْمِ، وَالزِّيَادَةُ هَاهُنَا مَعَ مَنْ وَصَلَ، وَالله أَعْلَمُ(١).

قلت: أبعد كل هذا يأتي من يتهم المحدثين بالتقصير في نقد المتن وقد رأينا أن هذه الزيادة الواردة في المتن إنما هي من راوٍ ثقة ، فلو كان اهتمام المحدثين بالسند فقط لقبلوا منه كل ما جاء به لكونه ثقة، ولكننا رأينا كيف أنهم مع كون الراوي ثقة إلا أنهم لم يكتفوا بذلك بل فحصوا المتن ونقدوه، وما وجدوه مخالفاً منه رفضوه.

١١- معرفة المحدثين للوضع في الحديث النبوي عن طريق نقد المتن .

إن إدراك المحدثين للوضع في الحديث يكون عن طريق النظر في حال الراوي تارة، وفي حال المرْوي (متن الحديث) تارة أخرى، وذلك من خلال الأمارات والعلامات التى وضعها المحدثون لمعرفة الوضع في الحديث، وهذا يدل على اهتمام المحدثين بنقد السند والمتن معاً.

ولقد امتاز الصحابة رضوان الله عليهم بشدة التحري والدقة والتثبت، فهم بعيدون كل البعد عن الكذب على رسول الله ﷺ.

ومن شدة تثبتهم أنهم يُعْرِضُون عن سماع حديث من ارتابوا في روايته.

روى الإمام مسلم في صحيحه بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ، وَالْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٨٦)، وتدريب الراوي (٢٨٧/١).

فَهَيْهَاتَ»(١).

وكذا ما فعله عبدالله بن عباس مع بشير بن كعب رضي الله عنهما.

روى الإمام مسلم في صحيحه بسنده عَنْ طَاوُس، قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا ، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَنْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ» (٢) .

قلت : وفي هذا نقد جَلِيٌّ وصريح للمتن في عصر الصحابة ﷺ.

يقول الدكتور مصطفى السباعي: ليس من السهل علينا أن نتصور صحابة رسول الله ﷺ الذين فَدَوْا الرسول ﷺ بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم، أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله ﷺ مهما كانت الدواعي إلى ذلك بعد أن استفاض عندهم قول حبيبهم ومنقذهم ﷺ : «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(٣).

وأما عصر التَّابِعِينَ فلا شك أن الكذب كان في عهد كبارهم أقل منه في عهد صغارهم، إذ كان احترام مقام رسول الله ﷺ، وعامل التقوى والتدين أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، وأيضاً فقد كان الخلاف السياسي في أول عهده، فكانت البواعث على الوضع في الحديث ضَيِّقَةً بالنسبة للعصور التالية.

ويضاف إلى ذلك أن وجود الصحابة وكبار التَّابِعِينَ المشهورين بالعلم والدين والعدالة واليقظة، من شأنه أن يقضي على الكَذَّابينَ ويفضح نواياهم ومؤامراتهم، أو أن يَحُدَّ نشاطهم في الكذب (٤).

علامات المَتْنِ الموضوع

وضع المحدثون أمارات لمعرفة الوضع فِي مَتْنِ الحديث منها :

أ- ركاكة لفظ الحديث.

فمن خلال ألفاظ متن الحديث يدرك العارف باللسان العربي الفصيح أن هذا اللفظ لا يصدر من فصيح فضلاً عن أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء سيدنا رسول الله

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : المقدمة - بَابٌ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ ١٣/١(٨)، والنسائي في السنن الكبرى: كِتَابُ الْعِلْمِ - حِفْظُ الْعِلْمِ ٣٧٤/٥ (٥٨٣٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : المقدمة - بَابٌ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ ١٢/١(٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كِتَابُ الجَنَائِز - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى المَيِّتِ ٨٠/٢ (١٢٩١) بلفظه ، ومسلم في صحيحه: في المقدمة - بَابُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٠/١ (٤) كلاهما عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

(٤) السنة ومكانتها للسباعي ٧٦/١، المؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (ت١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق - سوريا، بيروت – لبنان، ط/الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

ﷺ، ومعنى ركيك: أي ضعيف عن قوة فصاحته ﷺ في اللفظ والمعنى معاً(١).

قال ابن الصلاح: وقدْ وُضِعَتْ أحَادِيثُ طويلَةٌ يَشْهَدُ بوَضْعِهَا رَكَاكَةُ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا(٢).

واعتُرِضَ على هذا بأن ركاكة اللفظ لا تدل على الوضع؛ حيث جوزت الرواية بالمعنى.

وقال الحافظ ابن حجر رداً على الاعتراض على قول ابن الصلاح : والذي يظهر أن المؤلف لم يقصد أن ركاكة اللفظ وحده تدل كما تدل ركاكة المعنى، بل ظاهر كلامه أن الذي يدل هو مجموع الأمرين (٣).

قالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: «إنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوْءِ النَّهَارِ نَعْرِفُهُ ، وَإنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ نُنْكِرُهُ»(٤).

وقال ابنُ الجوزيِّ: واعلمْ أنَّ الحديثَ المُنكرَ يقشعرُّ له جلدُ طالبِ للعلمِ، ويَنْفُرُ مِنْهُ قلبُهُ في الغالب(٥).

وقالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَكَثِيرًا مَا يَحْكُمُونَ بِذَلِكَ - أَيْ بِالْوَضْعِ - بِاعْتِبَارِ أُمُورٍ تَرْجِعُ إلَى الْمَرْوِيِّ، وَأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إلَى أَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُمْ لِكَثْرَةِ مُحَاوَلَةِ أَلْفَاظِ النَّبِيِّ ﷺ هَيْئَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ، وَمَلَكَةٌ قَوِيَّةٌ يَعْرِفُونَ بِهَا مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَلْفَاظِ النُّبُوَّةِ، وَمَا لَا يَجُوزُ(٦).

مثال ما به ركاكة

ما رُوِيَ كذباً «أَرْبَعٌ لا تَشْبَعُ مِنْ أَرْبَعٍ، أُنْثَى مِنْ ذَكَرٍ ، وَأَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ، وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ، وَأُذُنٌ مِنْ خَبَرٍ»(٧).

ب- مخالفة الحديث لصريح القرآن أو السنة المتواترة.

ومن أمثلة المخالف للقرآن حديث: «ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٢٩٣/١، المؤلف: الإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ٩٩).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١٢٥/١.

(٤) الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٣١)، المؤلف: أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: أبوعبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

(٥) الموضوعات ١/ ١٠٣، المؤلف: جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

(٦) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٣١).

(٧) المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص: ٩٩)، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، المحقق: عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

أبناء»(١)، فإنه معارض لقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (٢).

ومثال ما هو مخالف للسنة المتواترة ما روي كذباً :«إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُوَافِقُ الحَقَّ فَخُذُوا بِهِ حَدَّثْتُ بِهِ أَوْ لَمْ أُحَدِّثْ»(٣) فإنه مخالف للحديث المتواتر «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ»(٤).

ت- مخالفة الحديث للعقل .

وذلك بأن يخالف الحديث العقل ولا يقبل تأويلاً.

مثل: «إِنَّ سَفِينَةَ نُوحٍ طَافَتْ بِالبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّتْ عِنْدَ المَقَامِ رَكْعَتَيْنِ»(٥).

وما أروع قول ابن الجوزي: « كل حَدِيث رَأَيْتَه يُخَالف الْمَعْقُول، أَو يُنَاقض الْأُصُول، فَاعْلَم أَنه مَوْضُوع»(٦).

ث- مخالفة الحديث للحس والواقع المشاهد .

حيث لا يقبل التأويل وذلك مثل: «الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»(٧) فالحس والتجارب العلمية تُكَذِّب ذلك.

قال ابن القيم: لَوْ أَكِلَ الْبَاذِنْجَانُ للحمى والسوداء الغالبة وَكَثِيرٍ مِنَ الأَمْرَاضِ لَمْ يَزِدْهَا إلا شِدَّةً، وَلَوْ أَكَلَهُ فَقِيرٌ لِيَسْتَغْنَى لَمْ يُفِدْهُ الْغِنَى، أَوْ جَاهِلٌ لِيَتَعَلَّمَ لَمْ يُفِدْهُ الْعِلْمُ.

وكذا قال بعد ما رُوِيَ كذباً: «إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ عِنْدَ الْحَدِيثِ فَهُوَ دَلِيلُ صِدْقِهِ»(٨)، وهذا وإن صحح بعض الناس سَنَدِهِ، فَالْحِسُّ يَشْهَدُ بوَضْعِهِ؛ لأَنَّا نُشَاهِدُ الْعَطَّاسَ وَالْكَذِبَ يَعْمَلُ عَمَلَهُ ولو عطس مئة أَلْفِ رَجُلٍ عِنْدَ حَدِيثٍ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُحْكَمْ بِصِحَّتِهِ بِالْعِطَاسِ وَلَوْ عَطَسُوا عِنْدَ شِهَادَةِ زُورٍ لَمْ تُصَدَّقْ.

---

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٢/٢٢٨)، المؤلف: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبدالرحمن بن عراق الكناني (ت٩٦٣هـ)، المحقق: عبدالوهاب عبداللطيف ، عبدالله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

(٢) سورة الأنعام ، الآية رقم (١٦٤) .

(٣) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ١٩٥)، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: أبوعبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كِتَابُ الْجَنَائِز - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ ٢/٨٠ (١٢٩١) بلفظه ، ومسلم في صحيحه: في المقدمة - بَابُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١/١٠ (٤) كلاهما عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

(٥) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١/٢٥٠ .

(٦) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٦ ، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/١٢٥، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ٣٢٨ .

(٧) الموضوعات لابن الجوزي (٢/٣٠١).

(٨) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى (ص: ٤٢٦)، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبوالحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار الأمانة، مؤسسة الرسالة - بيروت.

ج- أنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ بَاطِلا فِي نَفْسِهِ فَيَدُلُ بُطْلانِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلامِ الرَّسُولِ ﷺ.

كَحَدِيثِ «إِذَا غَضِبَ الرَّبُّ أَنْزَلَ الْوَحْيَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَإِذَا رَضِيَ أَنْزَلَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ»(١).

ح- أنْ يَكُونَ فِي الْحَدِيثِ تَارِيخُ كَذَا وَكَذَا .

مِثْلُ قَوْلِهِ : «إِذَا كَانَ سَنَةُ كَذَا وَكَذَا وَقَعَ كَيْتُ وَكَيْتُ، وَإِذَا كَانَ شَهْرُ كَذَا وَكَذَا وَقَعَ كيت وكيت».

خ- أنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مِمَّا تَقُومُ الشَّوَاهِدُ الصَّحِيحَةُ عَلَى بطْلانِهِ.

ومن هَذَا حَدِيثِ «كَانَتْ جِنِّيَّةٌ تَأْتِي النَّبِيّ ﷺ فَأَبْطَأَتْ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَا أَبْطَأَ بِكِ؟ قَالَتْ: مَاتَ لَهَا مَيِّتٌ بِالْهِنْدِ، فَذَهَبْتُ فِي تَعْزِيَتِهِ، فَرَأَيْتُ فِي طَرِيقِي إِبْلِيسَ يُصَلِّي عَلَى صَخْرَةٍ فَقُلْتُ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَضْلَلْتَ بَنِي آدَمَ؟ فَقَالَ: دَعِي هَذَا عَنْكِ قُلْتُ: تُصَلِّي، وَأَنْتَ أَنْتَ؟ قَالَ يَا فَارِغَةُ، إِنِّي لأَرْجُو مِنْ رَبِّي إِذَا بَرَّ قَسَمَهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهﷺ ضَحِكَ مِثْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»(٢).

د- اشتمال الحديث على المبالغات التي تقلل من قيمة الأعمال العظيمة، وذلك بالإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير.

وذلك مِثْلَ ما روي كذباً «مَنْ صَلَّى الضُّحَى كَذَا وَكَذَا رَكْعَةً أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ نَبِيًّا».

وما رُوِيَ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَلَقَ اللهُ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طَائِرًا لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسَانٍ لِكُلِّ لِسَانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ يَسْتَغْفِرُونَ اللهَ لَهُ»(٣).

وما رُوِيَ: «مَنْ لَمْ يُدَاوِمْ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنَلْهُ شَفَاعَتِي».

قَالَ ابن حجر الْعَسْقَلانِيُّ : لَا أَصْلَ لَهُ(٤).

ذ- كون الحديث مما يُسْخَرُ مِنْهُ ، أو يكون كلاماً تقبح إضافة مثله إلى نبي.

مثل ما رُوِيَ كذباً: «لَوْ كَانَ الأُرُزُّ رَجُلاً لَكَانَ حَلِيمًا مَا أَكَلَهُ جَائِعٌ إِلا أَشْبَعَهُ»(٥).

قال ابن القيم : فَهَذَا مِنَ السَّمِجِ الْبَارِدِ الَّذِي يُصَانُ عنه كلام العقلاء فضلاً عن كلام سَيِّدِ الأَنْبِيَاءِ.

ومن قبيح كذبهم: «عليكم بالوجوه الملاح، والحدق السود، فإن الله يستحيي

---

(١) المصدر السابق (ص: ٤٣٣).

(٢) المنار المنيف (ص: ٧٨).

(٣) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ٤٢٤).

(٤) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى) (ص: ١٩٣) ، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبوالحسن نورالدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، المحقق: عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨هـ .

(٥) الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة (ص: ٩٠)، المؤلف: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت١٠٣٣هـ)، المحقق: د. محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: دار الوراق - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

أن يعذب وجهاً مليحاً بالنار»(١).

ر- أن يكون الحديث مخالفاً لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ.

مثل : حديث «أن النَّبيَّ وَضَعَ الجِزْيَةَ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ وَرَفَعَ عَنْهُمْ الْكُلْفَةَ وَالسُّخْرَةَ بشَهَادَةِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَكِتَابَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ»، مع أن الثابت في التاريخ أن الجزية لم تكن معروفة ولا مشروعة في عام خيبر، وإنما نزلت آية الجزية بعد عام تبوك، وأن سعد بن معاذ تُوُفِّيَ قبل ذلك في غزوة الخندق، وأن معاوية إنما أسلم زَمَنَ الفتح. فحقائق التاريخ ترد هذا الحديث وتحكم عليه بالوضع (٢).

ز- أن يكون الحديث موافقاً لمذهب الراوي وهو متعصب مُغالٍ في تعصبه، كأن يروي رافضي حَدِيثًا في فضائل أهل البيت، أو مرجِئٌ حَدِيثًا في الإرجاء.

مثل ما رواه حَبَّةُ بْنُ جُوَيْنٍ قال: «سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: «عَبَدْتُ اللهَ مَعَ رَسُولِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْبُدَهُ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ خَمْسَ سِنِينَ أَوْ سَبْعَ سِنِينَ»(٣)، قال ابن حبان: «كَانَ حَبَّةُ غَالِيًا فِي التَّشَيُّعِ، وَاهِيًا فِي الحَدِيثِ»(٤).

س- أن يكون خبراً عن أمر جسيم.

كحصر العدو للحجاج عن البيت ثم لا ينقله منهم إلا واحد (٥).

وبالنظر في هذه القواعد التي وضعها العلماء لنقد المتن نراهم لم يُقصِّرُوا في نقد المتن بل اهتموا بنقد المتن كاهتمامهم بنقد السند تماماً .

قال الشيخ أبوشهبه رحمه الله: «ولكي تزداد يقينًا أسوق لك بعض نُقُودِ المُحَدِّثِينَ للمتون، وستتأكد أنَّ دعوى حصر العناية بالنقد في السند دون المتن دعوى مردودة :

قال ابن الجوزي في الحديث الموضوع: «شَكَوْتُ إِلَى جِبْرِيلَ رَمَدَ عَيْنِي فَقَالَ لِي: أَدِمْ النَّظَرَ إِلَى المُصْحَفِ».

قال ابن الجوزي: وأين كان في العهد النبوي مصحف حتى ينظر فيه؟.

وقال الحافظ ابن حجر في تزييف الحديث الموضوع «أَتَانِي جِبْرِيلُ بِسَفَرْجَلَةٍ، فَأَكَلْتُهَا لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، فَعَلِقَتْ خَدِيجَةُ بِفَاطِمَةَ ... ». قال الحافظ: الوضع عليه ظاهر، فإنَّ فاطمة ولدت قبل الإسراء بالإجماع.

وقال ابن القيم في نقد الحديث الموضوع: «إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ عِنْدَ الحَدِيثِ فَهُوَ صِدْقٌ» قال: هذا، وإنْ صَحَّحَ بعض الناس سنده فالحِسُّ يشهد بوضعه، لأنَّا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس ألف رجل عند ذكر حديث يُرْوَى عن النَّبي لم يحكم بصَحَّتِهِ بالعطاس، فانظر إلى أيِّ مبلغ اعتماد أئمة الحديث على نقد المتن

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٦١) والمنار المنيف (ص: ٥٠ -١٠٢).
(٢) السنة ومكانتها للسباعي ط المكتب الإسلامي ١/١٠٠.
(٣) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/٢٩٥.
(٤) السنة ومكانتها للسباعي ط المكتب الإسلامي ١/١٠٠.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/١٢٥ .

حتى وإنْ كان السند غير وَاهٍ ساقط أو ضعيف»(١).

١٢- نقد المتن في الناسخ والمنسوخ .

تعريف النسخ :

النَّسْخُ لغة: إبطال الشَّيْء وَإقامَة الشَّيْء مقامه(٢).

واصطلاحاً : هو عِبَارَةٌ عَنْ رَفْعِ الشَّارع حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرًا (٣).

علامات النسخ في الحديث:

١- أن يُصَرِّحَ به النبيُّ ﷺ، كحديثِ بُرَيدةَ أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن زيارةِ القبور فزوروها»(٤) وغيره من النصوص التي صرح فيها النبي ﷺ بالنسخ.

٢- أن يُصَرِّحَ صحابي بالنسخ، كحديث أُبَيِّ بْن كَعْبٍ: «أنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقْتُونَ، أنَّ الْمَاءَ مِنَ المَاءِ، كَانَتْ رُخْصَةً رَخَّصَهَا رَسُولُ الله ﷺ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أمرَ بالِاغْتِسَالِ بَعْدُ»(٥).

٣- أن يُعْرَفَ النسخُ من خلال التاريخ، كحديثِ شَدَّادِ بْن أوْسٍ، أنَّهُ كَانَ آخِذًا بيَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ زَمَنَ الْفَتْحِ فَمَرَّ بِرَجُلٍ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ: «أفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»(٦)، وحديثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أنَّ رَسُولَ اللهﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ»(٧).

قَالَ الشَّافِعِيُّ عُقَيْبَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَأَوَّلُ سَمَاعِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ مُحْرِمًا، وَلَمْ يَصْحَبْهُ مُحْرِمًا قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ حِجَامَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ سَنَةَ عَشْرٍ، وَحَدِيثُ أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ عَامَ الْفَتْحِ، وَالْفَتْحُ كَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ بِسَنَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَا

---

(١) دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين (ص ٤٨)، لمحمد بن محمد بن سويلم أبوشُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط/الثانية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٨٤/٥ ، المؤلف: أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٢٧٧/١ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الْأَضَاحِيِّ - بَابُ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَإِبَاحَتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ ١٥٦٤/٣ (١٩٧٧)، وأبوداود في السنن: كِتَاب الْجَنَائِز - بَابٌ فِي زِيَارَةِ الْقُبُور ٢١٨/٣ (٣٢٣٥)، والترمذي في جامعه : أَبْوَابُ الْجَنَائِز - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُور ٣٦١/٢ (١٠٥٤)، والنسائي في السنن: كِتَابُ الْجَنَائِز - زِيَارَةُ الْقُبُور ٨٩/٤ (٢٠٣٢).

(٥) أخرجه أبوداود في السنن : كِتَاب الطَّهَارَةِ - بَابٌ فِي الْإِكْسَال ٥٥/١ (٢١٥) ، والترمذي في جامعه : أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ ١٧١/١ (١١٠).

(٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى: كِتَابُ الصِّيَام - ذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى خَالِدِ بْن مِهْرَانَ الْحَذَّاءِ ٣٢٣/٣ (٣١٤٠).

(٧) أخرجه أبوداود في السنن: كِتَاب الصَّوْمِ - بَابٌ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ٣٠٩/٢ (٢٣٧٣)، وابن ماجه في السنن: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ - بَابُ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ ١٠٢٩/٢ (٣٠٨١).

ثابتَيْنِ فحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ نَاسِخٌ وَأَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ مَنْسُوخٌ(١).

٤- أن يُعْرَفَ النسخُ عن طريق الإجماع: أى بانعقاد الإجماع على تركِ العمل به، كحديثِ قتل شاربِ الخمر في المرة الرابعة، فعن مُعَاوِيَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»(٢) .

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: والإجماع لا يَنسَخ ولا يُنسخ لكن يدل على ناسخ والله أعلم(٣).

وقال الإمام الترمذي في جَامِعِهِ: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ماخلا حديثين:

حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولاسفر، ولا مطر.

وحديث النبي ﷺ أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.

وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب(٤).

قلت: وعليه فقد رأينا هذه المعركة بين المتون التي يَنْسَخُ بَعْضُهَا بَعْضاً، ولا علاقة للإسناد بهذا الأمر ؛ لأن النسخ من خصوصيات المتن ، أيأتي بعد ذلك من يقول: إن العلماء قد اهتموا بالسند دون المتن ! أرى في هذه الدعوى افتراءً على الحديث وأهله الذين ما تركوا شاردة ولا واردة من متن الحديث إلا وتكلموا فيها، ومعلوم أن النسخ لا يكون إلا بين حديثين صحيحين، فبالنسخ يُتْرَكُ العمل بحديث

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٨ ، ١٤٠) المؤلف : أبوبكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى ٥٨٤هـ)، الناشر : دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ،الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ، ومقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٧٨).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه : أَبْوَابُ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، وَمَنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ ٤/٤٨ (١٤٤٤) تحقيق/ شاكر، وقالَ الترمذي: وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالشَّرِيدِ، وَشُرَحْبِيلَ بْنِ أَوْسٍ، وَجَرِيرٍ، وَأَبِي الرَّمَدِ البَلَوِيِّ، وَعَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ هَكَذَا رَوَى الثَّوْرِيُّ أَيْضًا، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا أَصَحُّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الأَمْرِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ، هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»، قَالَ: ثُمَّ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الخَمْرَ فِي الرَّابِعَةِ فَضَرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ، وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا قَالَ: فَرُفِعَ القَتْلُ، وَكَانَتْ رُخْصَةً، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ العِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي القَدِيمِ وَالحَدِيثِ وَمِمَّا يُقَوِّي هَذَا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْجُهٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ».

(٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث (ص: ٨٨)، المؤلف: أبوزكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط/الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٤) سنن الترمذي ٦/٢٣٠.

صحيح نَسَخَهُ حديث صحيح آخرُ بأحكام أخرى، فليست الصحة هي المُرَجِّحَةُ للعملِ بالحديثِ ، وإنما لا بد مع الصحة من نقد المتن حتى يبلغ حديث النبي ﷺ إلى الأمة كما أراد .

١٣- نقد المتن في مُخْتَلِفِ الْحَدِيثِ.

تعريف المختلِف:

هُوَ أن يُوجد حديثان متضادان فِي المعنى فِي الظَّاهِر فيجمع أو يرجح أحدهمَا(١).

وقيل: هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما(٢).

وإذا نظرنا إلى علم مختلف الحديث وجدنا فيه الرد القاطع على المستشرقين والمستغربين في دعواهم بتقصير المحدثين في نقد المتن، حيث إن هذا العلم يتجلى فيه جهد كبير للعلماء في نقد المتن، فهو علم خاص بالأحاديث المقبولة والتي ظاهرها التعارض، وهذا عمل خاص بالمتن ولا علاقة له بالإسناد.

قَالَ الإمام مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ: لَا أَعْرِفُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَانِ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَأْتِنِي بِهِ لِأُؤَلِّفَ بَيْنَهُمَا(٣) .

وممن اهتم بهذا العلم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه (اختلاف الحديث)(٤)، والإمام ابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث)(٥)، والإمام الطحاوي في كتابه (شرح مشكل الآثار)(٦) ، وابن فورك في كتابه (مشكل الحديث وبيانه)(٧)، وابن الجوزي في كتابه (كشف المشكل من حديث الصحيحين)(٨).

أقسام مختلف الحديث:

قسمان:

القسم الأول: أَنْ يُمْكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَلَا يَتَعَذَّرَ إِبْدَاءُ وَجْهٍ يَنْفِي تَنَافِيَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ حِينَئِذٍ الْمَصِيرُ إِلَى ذَلِكَ وَالْقَوْلُ بِهِمَا مَعًا.

---

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٦٠)، لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط/الثانية، ١٤٠٦هـ .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (ص: ٧١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ٢٨٥).

(٤) الأعلام للزركلي (٦/ ٢٦).

(٥) تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبومحمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الثانية- ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٦) شرح مشكل الآثار ، المؤلف: أبوجعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤هـ.

(٧) مشكل الحديث وبيانه ، المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبوبكر (ت ٤٠٦هـ)، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

(٨) كشف المشكل من حديث الصحيحين ، المؤلف: جمال الدين أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن – الرياض.

وَمِثَالُهُ: حَدِيثُ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ»(١)، مَعَ حَدِيثِ: «لَا يُورَدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»(٢)، وَحَدِيثِ: «فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»(٣).

وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الحديثين :

أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ لَا تُعْدِي بِطَبْعِهَا، وَلَكِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَعَلَ مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصَّحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ.

ثُمَّ قَدْ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ عَنْ سَبَبِهِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَسْبَابِ، فَفِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ نَفَى ﷺ مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ الْجَاهِلِيُّ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ يُعْدِي بِطَبْعِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟».

وَفِي الثَّانِي: اعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ جَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لِذَلِكَ، وَحَذَّرَ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَغْلِبُ وُجُودُهُ عِنْدَ وُجُودِهِ، بِفِعْلِ اللهِ ﷻ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَتَضَادَّا بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَظْهَرَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا نَاسِخًا وَالْآخَرِ مَنْسُوخًا، فَيُعْمَلُ بِالنَّاسِخِ وَيُتْرَكُ الْمَنْسُوخُ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّاسِخَ أَيُّهُمَا وَالْمَنْسُوخَ أَيُّهُمَا، فَيُفْزَعُ حِينَئِذٍ إِلَى التَّرْجِيحِ، وَيُعْمَلُ بِالْأَرْجَحِ مِنْهُمَا وَالْأَثْبَتِ، كَالتَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، أَوْ بِصِفَاتِهِمْ فِي خَمْسِينَ وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ وَأَكْثَرَ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ(٤).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كِتَابُ الطِّبِّ - بَابُ الجُذَامِ ١٢٦/٧ (٥٧٠٧)، ومسلم في صحيحه: كتاب السَّلَامِ - بَابُ الطِّيَرَةِ وَالْفَأْلِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الشُّؤْمِ ١٧٤٦/٤ (٢٢٢٣)، وأبوداود في السنن: كِتَاب الطِّبِّ - بَابٌ فِي الطِّيَرَةِ ١٧/٤ (٣٩١١) كلهم عن أبي هريرةﷺ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كِتَابُ الطِّبِّ - بَابُ لاَ هَامَةَ ١٣٨/٧ (٥٧٧١)، ومسلم في صحيحه: كتاب السَّلَامِ - بَابُ لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ، وَلَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ ١٧٤٣/٤ (٢٢٢١)، وأبوداود في السنن: كِتَاب الطِّبِّ - بَابٌ فِي الطِّيَرَةِ ١٧/٤ (٣٩١١) كلهم عن أبي هريرةﷺ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كِتَابُ الطِّبِّ - بَابُ الجُذَامِ ١٢٦/٧ (٥٧٠٧) عن أبي هريرةﷺ.

(٤) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٨٤ - ٢٨٦).

المطلب الرابع

الاهتمام الكبير من المحدثين بنقد السند لا يُعَدُّ طعناً

وبعد كل ما سبق أقول : إن هذا الجهد الذي بذله المحدثون في نقد السند لا يقدح في المحدثين، فنقد السند أصلاً هو في ذاته نقد للمتن .

قال الشيخ أبو شهبه رحمه الله : نحن لا ننكر أنَّ المُحَدِّثِينَ توسَّعوا في نقد السند أكثر من توسُّعهم في نقد المتن، وذلك سِرٌّ نحب أنْ نُجْلِيَهُ للقُرَّاء والبَاحِثِينَ.

وفي الحق أنَّ علماء الحديث كانوا أبعد غوراً، وَأَدَقَّ نظراً، وأهدأ بالاً حينما لم يَجْرُوا في نقد المتن الأشواط البعيدة التي جَرَوْهَا في نقد السند، وذلك لاعتبار ديني لاَحَظُوهُ في السُنَّةِ عند الاكتفاء بصلاح الراوي وتقواه وعدالته ظاهراً وباطناً وضبطه وحفظه وتوقِّيه الكذب على رسول الله - صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِ - في نَصٍّ هو أصل ومرجع في الدين، فمتى توفَّرت العدالة بشروطها مع الضبط والحفظ والأمانة والتحرُّج من التزيُّد والتغيير كان احتمال الكذب والاختلاف بعيداً جداً إنْ لم يكن مُمْتَنِعاً، وإذاً فلم يبق بَعْدُ من حاجة للمُبالغة في نقد المتن وذلك لأنَّ متن الحديث:

أ- قد يكون متشابهاً غير مفهوم العبارة فلا مَحَلَّ - مع هذا الاحتمال - لتحكيم النقد العقلي المُجَرَّدِ في المتن، إذ مثل هذا المتشابه مِمَّا لا تستقلُّ العقول بإدراكه، ولا يُدرَك المُرَادُ منه إلاَّ من الله -ﷻ- أو عن رسوله -ﷺ- المُبَلِّغُ عنه، والواجب إمَّا الإيمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته إلى الله -ﷻ- والتنزيه عن الظاهر المستحيل، وإمَّا التأويل بما يوافق العقل وما أحكم من النقل، وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها.

ب- وقد يكون متن الحديث ليس من قبيل الحقيقة بل من قبيل المجاز فرفْضُهُ - باعتبار حمله على الحقيقة استناداً إلى أنَّ العقل أو الحِسَّ والمشاهدة لا تُقِرُّهُ مع إمكان حمله على المجاز المقبول لغةً وشرعاً - تَهَجُّمٌ وَتَنَكُّرٌ لقواعد البحث العلمي الصحيح.

وذلك مثل : حديث ذهاب الشمس بعد غروبها وسجودها تحت العرش المَرْوِيِّ في الصحيح (١).

فلو حملناه على حقيقته لأدَّى ذلك إلى البُطلان، على حين لو حمل على المجاز المُسْتَسَاغ لظهر ما فيه من سر وبلاغة، فسجود الشمس المراد به خضوعها وسيرها طِبْقَ إرادته ﷻ وعدم تَأَبِّيهَا عن النظام الدقيق المُحْكَمِ الذي فطرها الله

---

(١) روى البخاري في صحيحه كِتَابُ بَدْءِ الخَلْق - بَابٌ فِي النُّجُومِ ١٠٨/٤ (٣١٩٩) بسنده عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ: «أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟»، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ العَرْشِ، فَتَسْتَأْذِنَ فَيُؤْذَنُ لَهَا وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ، فَلاَ يُقْبَلَ مِنْهَا، وَتَسْتَأْذِنَ فَلاَ يُؤْذَنَ لَهَا يُقَالُ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: {وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ}» سورة يس: الآية (٣٨).

عليه واستمرارها عليه من غير انقطاع ولا فُتُورٍ ومثل هذا الحديث يقصد به حَثّ الخلق على الخضوع والإذعان لله رب العالمين، فإذا كانت الشمس على عظمها في غاية الخضوع لله فما أجدر الإنسان المخلوق الضعيف - وبخاصة عابدوها - بالخضوع لله والإيمان به.

ومثل هذا التمثيل البديع قد جاء في القرآن المتواتر الذي لا يتطرَّق إليه الشك مثل قوله ﷻ: {وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ}(١) فليس ببدَع أنْ تجيء به الأحاديث.

ج- وقد يكون متن الحديث من قبيل المُغَيَّبَات كأحوال القيامة واليوم الآخر فَرَدُّهَا - تحكيماً للعقل فيها وبناء على قياس الغائب على الشاهد - ليس من الإنصاف، وذلك كالأحاديث الواردة في صفة الجنة ونعيمها والنار وعذابها ونحو ذلك.

د- وقد يكون متن الحديث من الأخبار التي كشف العلم عن مساتيرها واعتبرت من المعجزات النبويَّة إلى أنْ جاءت الأيام بتصديقها وذلك مثل الحديث الصحيح: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ»(٢).

فقد أثبت بعض الأطباء أثر التراب الفعَّال في قتل وإزالة الميكروب المتخلف عن سُؤْرِ الكلب، على حين كان بعض المارقين يعتبرون مثل هذا مجازفة وتعنُّتاً في التشريع، وأما المؤمنون فكانوا يعتبرونه من قبيل التَعَبُّدِ حين خفيت عنهم الحكمة.

أرأيت أيها المُنْصِفُ لو أنَّ العلماء المُحَدِّثِينَ تَمَسَّكُوا بالنظر السطحي وتسرَّعوا في الحُكْم ببطلان هذا الحديث وأمثاله مِمَّا خفي وجه الحكمة فيه، ثم ظهرت بعد ذلك الحكمة واضحة، ألاَ يكون ذلك جهالة في البحث وقصوراً في النظر، وَإِجْحَافاً بحق صاحب الرسالة ﷺ ؟ثم ألا ترى معي أنَّ المُحَدِّثِينَ كانوا على حَقٍّ في المسلك الذي انتهجوه؟(٣).

---

(١) سورة الرعد، جزء من الآيةرقم (١٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كِتَابِ الطَّهَارَةِ - بَابُ حُكْمِ وُلُوغِ الْكَلْبِ ٢٣٤/١ (٢٧٩)، وأبوداود في السنن: كِتَاب الطَّهَارَةِ - بَابُ الْوُضُوءِ بِسُؤْرِ الْكَلْبِ ١٩/١ (٧٣)، والترمذي في جامعه: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي سُؤْرِ الكَلْبِ ١٥٠/١ (٩١)، والنسائي في السنن: كِتَابُ الْمِيَاهِ - بَابُ تَعْفِيرِ الْإِنَاءِ بِالتُّرَابِ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ فِيهِ ١٧٧/١ (٣٣٨) كلهم عن أبي هريرةﷺ.

(٣) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين ط/مجمع البحوث (٤٩/١ - ٥١).

المبحث الرابع

التعارض الصريح في كلام الأستاذ أحمد أمين فيه رَدٌّ قويٌّ لهذه الدعوى

وأخيراً فقد وقفنا على ما ثبت من تعارض صريح في كلام الأستاذ أحمد أمين وهو من المدعين لهذه الشبهة، فقد اتَّهمَ المحدثين بالتقصير في نقد المتن فقال: كما يؤخذ عليهم أنهم عُنُوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن، فقد يكون السند مدلَّسًا تدليسًا متقنًا فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأبيانه(١).

ثم ينقض كلامه واتهامه هذا دون أن يشعر؛ وذلك عند استدلاله على رقي عقل الشعراء وأنهم يُمَيِّزونَ ما يسمعون بقصة الطُّفَيْل بْن عَمرو الدَّوْسِيّ عندما قام بالنقد والتذوق لكلام النبي ﷺ حتى يَقْبَله أو يَتْرُكه.

فقد قال الأستاذ أحمد أمين : إن الشعراء كانوا من أرقى الطبقات عقلاً ، بدليل ما صدر عنهم من شعر ، وبدليل أحاديث مبعثرة تراها تدل على اعتداد الشعراء بأنفسهم من ناحية الرقي العقلي، كالذي جاء في سيرة ابن هشام: (أن الطُّفَيْل بْن عَمرو الدَّوْسِيّ قدِمَ مكةَ وَرَسُولُ الله بهَا، فحذره رجَالٌ مِنْ قُرَيْشٍ من سماع النبي - ﷺ- حتى لا يتأثر بقوله، قال الطُّفيل: فَمَا زَالُوا بي حَتَّى أجمعتُ ألا أسْمَعَ مِنْهُ شَيْئًا، ثم قلتُ فِي نَفْسِي: واثُكْلَ أُمِّي! وَالله إنِّي رَجُلٌ لَبيبٌ شَاعِرٌ مَا يَخْفَى عليَّ الحسنُ مِنْ الْقَبيح، فَمَا يَمْنَعُنِي من أنْ أسمعَ مِنْ هَذَا الرَّجُل مَا يَقُولُ؟ فَإنْ كَانَ الَّذِي يَأتِي بَهْ حَسَنًا قبلْتُهُ، وَإنْ كَانَ قبيحًا تركته) (٢).

قلت: وفي هذا رد قاطع من جنس كلامهم على دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن ، فقد ذكر الأستاذ أحمد أمين هذه القصة في هذا الموضع من كتابه دون أن يتنبه إلى أنها دليل على اهتمام الأمة بنقد المتن؛ حيث إن الصحابي الجليل (الطُّفَيْل بْنُ عَمرو الدَّوْسِيُّ) لم يدخل في الإسلام إلا بعد نقده لمتن كلام النبي ﷺ، فوجده لا يخالف العقول ولا يناقض الأصول .

كما شهد الأستاذ أحمد أمين للمحدثين بالاهتمام بنقد السند ونقد المتن

وذلك عند كلامه عن دلالة الشعر على الحياة العقلية فقال: قديماً قالوا : (إن الشعر ديوان العرب) يَعْنُونَ بذلك سِجِلاً سُجِّلَت فيه أخلاقهم وعاداتهم وديانتهم وعقليتهم ، ثم يقول: وكانت الطريقة المثلى للانتفاع بهذا الديوان أن يُعْنَى العلماء بجمع ما صَحَّ عندهم من الشعر الجاهلي مع نقد السند والمتن، وإبعاد ما لم يصح، كما فعل المحدثون في الحديث، فليس لدينا مجموعة من الشعر الجاهلي ذُكِرَ سَنَدُها، وعُنِيَ ببيان رجالِها عنايةً تامةً، كالذي عندنا من صحيح البخاري ومسلم وغيرهما، وكان يجب أن يُعْنَى بالشعر الجاهلي هذه العناية متى عددناه ديواناً

---

(١) ظهر الإسلام لأحمد أمين (ص: ٣٠٠)، ط/مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة.
(٢) فجر الإسلام للأستاذ أحمد أمين ص ٦٥ .

نسجل فيه الحوادث والعادات، ونظرنا إليه كأنه وثائق تاريخية(١).

فكأنه بكلامه هذا يُثْنِي على المحدثين ويَشهد ويُباهي باهتمامهم بنقد السند والمتن، ويحث العلماء على توثيق الشعر الجاهلي بنقد سنده ومتنه كما فعل المحدثون، فكيف يَتَّهِم المحدثين قبل ذلك بالتقصير في نقد المتن ويأتي هنا لِيَحُثَّ الشعراءَ على الاقتداء بالمحدثين في نقدهم للسند والمتن؟.

---

(١) المرجع السابق ص ٦٥ .

الخاتمة

الحمد لله الذي هداني لهذا ، وما كنتُ لأهتدي لولا أن هداني الله ، وبعد ،،،

فقد ظهر لنا جلياً مما سبق أن المحدثين بريئون وبعيدون كل البعد عن تهمة التقصير في نقد المتن، وأنها ما أريد بها إلا الكيد والنيل من السنة وأهلها ، وقد رأينا أن نقد المتن أسبق تاريخياً من نقد السند ؛ وقد تَجَلَّى هذا في نقد النبي ﷺ المتن لبعض الصحابة رضوان الله عليهم، وكذلك ما ورد من اهتمام الصحابة رضوان الله عليهم بنقد المتن ، ورأينا أن المحدثين لم يهملوا نقد المتن للأحاديث النبوية، بل أعطوه اهتماماً كبيراً، كما اهتموا بنقد السند أيضاً، وهذا واضح وظاهر بشكل عملي؛ لأنه قد ثبت أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن فقد يصح السند والمتن ضعيف لشذوذ أو علة أو غيرهما ، وقد يكون السند ضعيفاً لكن المتن صحيح لوروده من طرق أخرى، فلو كان زعم هؤلاء الزاعمين صحيحاً ، فما فائدة مثل تلك القاعدة العملية التي وضعها المحدثون فيحكمون على سند بأنه صحيح وفي نفس الوقت يحكمون على متن هذا السند بالضعف، أبعد هذا الاهتمام من تهمة؟

ويدل أيضاً على اهتمام العلماء بنقد المتن والسند معاً ما وجدناه في تعريف علم مصطلح الحديث والذي يقوم بدراسة الحديث رواية ودراية، وما كان من شروط صحة الحديث والتي منها ما يختص بالسند، ومنها ما يشمل السند والمتن معاً، وعرفنا أن الراوي لا يثبت ضبطه إلا بموافقة متونه لمتون الثقات الأثبات وهذا هو صميم نقد المتن، وقد يقدح في الراوي روايته فيُضَعَّف من أجلها كما فعل ذلك أئمة الجرح والتعديل مع بعض الرواة، كما سبق قول أبي حاتم عن أبي صيفى بشير بن ميمون الواسطي: ضعيف الحديث وعامة روايته مناكير يكتب حديثه على الضعف(١)، وما كان هذا إلا لاهتمام أئمة الجرح والتعديل بنقد متون الراوي والحكم على الراوي من خلالها، كما وجدنا في أبواب علوم الحديث الاهتمام الكبير بنقد المتن، وهذا ظاهر بشكل واضح، فمن هذه العلوم ما يهتم بنقد السند فقط كما في علم الرجال والجرح والتعديل، ومن علوم الحديث ما يهتم بنقد السند والمتن معاً، كما في الحديث المنكر، والمعل، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، والمصحف، والشاذ، والموضوع، وزيادة الثقة.

ومن علوم الحديث أيضاً ما يختص بنقد المتن فقط مثل: الناسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث .

وبناء علي ما تقدم يمكن أن أستخلص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وهي كما يلي :

١- براءة المحدثين من تهمة التقصير في نقد المتن.

٢- إن نقد المتن أسبق تاريخياً من نقد السند.

٣- الاهتمام الكبير من الصحابة رضوان الله عليهم بنقد المتن.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧٩).

٤- إن جل علوم الحديث خادمة لنقد المتن .
٥- اهتمام المحدثين بنقد السند والمتن معاً.
وبعد هذه الرحلة من الرد على شبهة تقصير المحدثين في نقد المتن، أوصي من يسلك هذا الطريق بما يلي:
- الإخلاص وتصحيح النية في كل عمل علمي.
- التحلي بالأمانة في النقل من المصادر والمراجع.
- الاهتمام بالدفاع عن السنة النبوية بالرد على الشبهات المثارة حولها.
- التحلى بالصبر والموضوعية أثناء الرد.
- ضرورة استخدام الأدلة الصريحة في الرد على الشبهات.
وفي الختام أقول:
ما مِنْ عِلمٍ بَلَغَ من الدقةِ وشدةِ التحري أعلى الدرجاتِ مثل علمِ الحديثِ؛ لِما به من الاهتمام الكبير بنقد السند والمتن جميعاً.
****

فهرس المصادر (١) والمراجع (٢).

١. القرآن الكريم.

٢. الْإِجَابَةُ لِإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ ، المؤلف: أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

٣. اختصار علوم الحديث ، المؤلف: أبوالفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الثانية.

٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبوعمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط/الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥. أسد الغابة ، المؤلف: أبوالحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عزالدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى ، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبوالحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار الأمانة، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٧. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط/الأولى - ١٤١٥هـ .

٨. أصول الفقه بقلم/يوسف شاخت، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية/ إبراهيم خورشيد ، د. عبد الحميد يونس ، حسن عثمان ، دار الكتاب اللبناني - بيروت - لبنان - ١٩٨١م.

٩. أضواء على السنة المحمدية ، لمحمود أبي رية، دار المعارف، القاهرة.

---

(١) المصادر : هي المراجع الأصلية وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما ، وهي التي يجب الاعتماد عليها في الرسائل ، وهي مثل المخطوطات وغيرها ، وأما المراجع فالمقصود بها : المراجع الثانوية وهي التي أخذت مادة أصلية من مراجع متعددة ، وأخرجتها في ثوب آخر جديد . انظر : كيف تكتب بحثاً أو رسالة ص ٧٩ - للدكتور / أحمد شلبي – دار مكتبة النهضة المصرية - الطبعة السادسة – ١٩٦٨م .

(٢) راعيت في الترتيب الهجائي عدم التفرقة بين همزة الوصل وهمزة القطع ، وعدم التفرقة بين الهمزة المكسورة والهمزة المفتوحة، وعدم الاعتبار بالتحلية بالألف واللام (أل) في أول كلمة في اسم الكتاب.

١٠. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ،الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ .

١١. الأعلام ، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - مايو ٢٠٠٢ م.

١٢. البداية والنهاية ، المؤلف: أبوالفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة/ الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣. تاج العروس من جواهر القاموس ، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبوالفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١٤. تاريخ ابن معين - رواية الدوري ، المؤلف : أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، المحقق: د/أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط/الأولى، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٥. تاريخ بغداد ، المؤلف : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور/بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٦. تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبومحمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الثانية- ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبوقتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

١٨. تذكرة الموضوعات ، المؤلف: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (ت٩٨٦هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣هـ .

١٩. التعليقات النقدية على كتاب دراسات محمدية، المؤلف/ د.الصديق بشير نصر، ط/الأولى ٢٠٠٨، الناشر/مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق – لندن، مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان.

٢٠. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ، المؤلف: أبوزكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط/الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢١. التمييز ، لمسلم بن الحجاج أبوالحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، المحقق: د/محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، ط/الثالثة، ١٤١٠هـ.

٢٢. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، المؤلف: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبدالرحمن بن عراق الكناني (ت٩٦٣هـ)، المحقق: عبدالوهاب عبداللطيف ، عبدالله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٢٣. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، المؤلف/ محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبوإبراهيم، عزالدين، المعروف بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، المحقق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة/الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٤. التوقيف على مهمات التعاريف ، المؤلف : زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبدالخالق ثروت-القاهرة، ط/الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٥. تيسير مصطلح الحديث، لأبي حفص محمود بن أحمد طحان النعيمي، الناشر/ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٦. الجامع (منشور كملحق بمصنف عبدالرزاق)، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبوعروة البصري، نزيل اليمن (ت١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٧. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: د/محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

٢٩. الجرح والتعديل : المؤلف/ أبومحمد عبدالرحمن بن أبى حاتم بن إدريس بن المنذر التميمى الحنظلى الرازي(ت٣٢٧هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى ، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م .

٣٠. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المؤلف: أبوالحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ/علي محمد معوض - الشيخ/عادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١٩ .

٣١. دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبوشُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط/الثانية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.

٣٢. السنة قبل التدوين ، لمحمد عجاج الخطيب ، الناشر : مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

٣٣. السنة ومكانتها للسباعي ، المؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (ت١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق - سوريا، بيروت – لبنان، ط/الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٤. سنن ابن ماجه : للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى (ت ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٥. سنن أبي داود : للإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى (ت٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٣٦. سنن الدارقطني ، المؤلف: أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبدالمنعم شلبي، عبداللطيف حرزالله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٧. السنن الكبرى ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبوبكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٨. السنن الكبرى ، المؤلف: أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط/الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٩. سير أعلام النبلاء ، المؤلف: شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٤٠. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبوإسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، ط/الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤١. شرح السنة: المؤلف: محيي السنة، أبومحمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير

الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط/الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٢. شرح مشكل الآثار ، المؤلف: أبوجعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤هـ .

٤٣. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر ، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - بيروت - لبنان.

٤٤. شعب الإيمان ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبوبكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور/عبدالعلي عبدالحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م .

٤٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط/الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٦. صحيح ابن حبان بترتيب علاء الدين علي بن بلبان (ت٧٣٩هـ) والمسمى (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) : للإمام/ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - الناشر/مؤسسة الرسالة- بيروت- ط/الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٧. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

٤٨. صحيح البخاري، واسمه : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبوعبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٩. صحيح مسلم، واسمه : المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبوالحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٠. الضعفاء الصغير ، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبوعبدالله (ت٢٥٦هـ)، المحقق: أبوعبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، ط/الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٥١. ظهر الإسلام لأحمد أمين ، ط/مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة.

٥٢. علل الحديث ، المؤلف: أبومحمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبدالله الحميد، و د/خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط/الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٥٣. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، المؤلف: جمال الدين أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبومحمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدرالدين العينى (ت٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٥. الفائق في غريب الحديث والأثر ، المؤلف: أبوالقاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي ، محمد أبوالفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة - لبنان، الطبعة: الثانية، ولسان العرب ٤٢٩/٨.

٥٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبوالفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ .

٥٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المؤلف : زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق:محمود بن شعبان بن عبدالمقصود، ومجدي بن عبدالخالق الشافعي، وإبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسي، ومحمد بن عوض المنقوش، وصلاح بن سالم المصراتي، وعلاء بن مصطفى بن همام، وصبري بن عبدالخالق الشافعي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٨. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، ط/الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٥٩. فجر الإسلام لأحمد أمين ، ط/مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة.

٦٠. الفصل للوصل المدرج في النقل ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، ط/الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦١. الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة ، المؤلف: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت١٠٣٣هـ)، المحقق: د. محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: دار الوراق - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٢. القاموس المحيط ، المؤلف: مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ط/الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٣. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان.

٦٤. الكامل في ضعفاء الرجال ، المؤلف: أبوأحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٦٥. كتاب التعريفات ، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦٦. كتاب مع رجال الفكر في القاهرة (القسم الأول) تأليف/السيد مرتضى الرضوي.

٦٧. كشف المشكل من حديث الصحيحين ، المؤلف: جمال الدين أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن – الرياض.

٦٨. الكفاية في علم الرواية ، المؤلف: أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: أبوعبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٦٩. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: أبوعبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧٠. لسان العرب : للإمام العلامة/ محمد بن مكرم بن على ، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط/الثالثة- ١٤١٤هـ.

٧١. لسان الميزان ، المؤلف: أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، المحقق: عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

٧٢. المجتبى من السنن للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق/عبدالفتاح أبي غدة - ط/ مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط/ الثانية - ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦م .

٧٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبوالحسن نورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر/ ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٧٤. المحكم والمحيط الأعظم ، المؤلف: أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٥. المختصر في علم الأثر ، المؤلف: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبوعبدالله الكافِيَجي (ت٨٧٩هـ)، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط/الأولى، ١٤٠٧هـ.

٧٦. المدرج إلى المدرج ، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققها وقدم لها: صبحي البدري السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت.

٧٧. المستدرك على الصحيحين ، المؤلف: أبوعبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٧٨. المستشرقون والحديث النبوي، للدكتور/ محمد بهاء الدين، عمان - الأردن - دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

٧٩. المسند ، المؤلف: أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٨٠. مسند أبي يعلى الموصلى : المؤلف: أبويعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨١. مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض المالكي (ت ٥٤٤ هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٨٢. مشكل الحديث وبيانه ، المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبوبكر (ت ٤٠٦هـ)، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

٨٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٨٤. المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبوبكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٥. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى) ، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبوالحسن نورالدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، المحقق: عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨هـ.

٨٦. المعجم الأوسط : المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبوالقاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥هـ.

٨٧. المعجم الكبير ، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبوالقاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

٨٨. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، المؤلف:محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٨٩. مقدمة ابن الصلاح ، المؤلف: عثمان بن عبدالرحمن، أبوعمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نورالدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٠. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، المحقق: عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٩١. المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (ت٣٠٧هـ)، المحقق: عبدالله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٢. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/الثانية، ١٣٩٢هـ .

٩٣. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط/الثانية، ١٤٠٦هـ .

٩٤. موسوعة المستشرقين، تأليف الدكتور/ عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، ط/ الثالثة ١٩٩٣م.

٩٥. الموضوعات ، المؤلف: جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

٩٦. الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري)، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبوظبي – الإمارات، ط/الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٩٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، المؤلف: شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط/الأولى، ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.

٩٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق/عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، ط/الأولى، ١٤٢٢هـ .

٩٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠٠. النهاية في غريب الحديث والأثر : لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي - الناشر : المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٠١. اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط/الأولى، ١٩٩٩م.